وزارة التعليم العالـــي والبـحث العلمـــي
جامـعة الدكتور الطـاهر مـولاي سـعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري
(دراسة قياسيةعلى دول MENA)

إعداد الطالبة:

- مداح جهاد
- عثماني ايمان خولة

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- جلولي نسيمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...2023/.06/12

أمام اللجنة المناقشة

:

أ.د.جلولي محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د.جلولي نسيمة	أستاذة محاضرة "أ"	مشرفا
أ.د بومدين أمين	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعـليم العالـــي والبـحث العلمـــي

جامـعة الدكتور الطـاهر مـولاي سـعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

إعداد الطالبة:

- مداح جهاد
- عثماني ايمان خولة

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- جلولي نسيمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....2023/06/12..

أمام اللجنة المناقشة

أ.د.جلولي محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د.جلولي نسيمة	أستاذة محاضرة "أ"	مشرفا
أ.د بومدين أمين	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة الشكر وتقدير

نشكر في البداية الله سبحانه وتعالى الذي بفضله تمكنا من إتمام موضوع بحثنا
كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتنا المشرفة مثل العلم والعطاء والتواضع
جلولي نسيمة الذي رافقتنا طيلة مشوارنا الدراسي لموضوع بحثنا من بداية
قبولها الإشراف على مذكرتنا وتوصياته الموجهة ألينا، والتي لم تبخل بها علينا وما رغبة منها
إتمام مذكرتنا ومع تخصيصه الكثير من وقته الثمين،من أجل إرشادنا فجزاها الله خيرا على
ذلك وكما نتقدم بالشكر والعرفان
إلى كافة أساتذة العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،
الذين تكونا على أيديهم خلال مسا رنا الجامعي
وأيضا نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا المساعدة من اجل انجاز مذكرتنا
كل من عمال المكتبة والزملاء الذين شاركونا عناء البحث العلمي وتبادل المعلومة فيما بيننا.

إهداء

إلى التي حملتني وهن على وهن، أمي الغالية حفظها
الله
إلى الذي أورثني حب العلم والعمل، أبي الكريم.
إلى إخوتي وأخواتي الأحباء
إلى جميع أصدقائي في العمل والدراسة
إلى كل من سخت على نفسه عونا ولو بدعاء
إلى كل طالب علم
إلى كل أصدقائي وأحبائي ساعدوني من كل مكان ومن كل ولاية
وكل أصدقائي من الخارج

مداح جهاد

إهداء

إلى التي حملتني وهن على وهن،أمي الغالية وأبي الغالي حفظهما الله
إلى الحب الذي قدموه لي وأورثوني إياه حب العلم والعمل
إلى جميع أصدقائي في العمل والدراسة
إلى كل احبائي ,اخوتي وأخواتي الأحباء
إلى كل من سخت على نفسه عونا ولو بدعاء
إلى كل طالب علم .

عثماني إيمان خولة.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على انفتاح التجاري لعينة من 17 دولة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط دول MENA خلال الفترة (1990-2020)، باستخدام بيانات بانل ،حيث أظهرت نتائج آن معدل النمو الاقتصادي يؤثر إيجابا على التجارة الخارجية ، في حين أن سعر الصرف والاستقرار السياسي يؤثران بشكل سلبي ومعنوي على الانفتاح التجاري ،وكان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري موجب ومعنوي إحصائيا.
الكلمات المفتاحية :
الاستثمار الأجنبي المباشر – انفتاح التجاري، معدل النمو الاقتصادي للفرد، الاستقرار السياسي، سعر الصرف رسمي.

Abstract : This study aims to investigate the impact of FDI on trade openness of 17 North African and Middle East countries (MENA) during the period (1990-2020), using the regression analysis of panel data,the results showed that economic growth affect positively and significantly trade openness, while exchange rate and political stability adversely and significantly affect trade openness, and FDI's impact on trade openness was positive and statistically significant.

Keywords:

FDI – Trade openness, per capita economic growth rate, political stability, official exchange rate.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
ملخص	I
الفهرس	II
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة المختصرات والرموز	VI
الجانب النظري	
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.	**01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**02**
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	**02**
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته	**06**
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ودورة حياة المنتج	**10**
المبحث الثاني :مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.	**15**
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري وأهدافه.	**15**
المطلب الثاني: أشكال الانفتاح التجاري ومؤشراته.	**16**
المطلب الثالث:النظريات المفسرة للانفتاح التجاري وإستراتيجياته.	**20**
المبحث الثالث:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري والتجارة الدولية وبسياسات الانفتاح التجاري.	**25**

المطلب الأول:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري.	**25**
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية.	**26**
المطلب الثالث:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات الانفتاح التجاري.	**27**
خلاصة الفصل.	**28**
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي)دارسة قياسية باستخدام بيانات البانل لمجموعة .(**MENA**	**29**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: الدراسات السابقة	**31**
المطلب الأول:الدراسات المحلية.	**31**
المطلب الثاني:الدراسات العربية.	**32**
المطلب الثالث:الدراسات الأجنبية.	**34**
المبحث الثاني:الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري بالدول (شمال إفريقيا والشرق الأوسط).	**36**
المطلب الأول:وصف المتغيرات وصياغة النموذج القياسي.	**37**
المطلب الثاني: عرض النتائج.	**40**
- نموذج الانحدار المجمع	**40**
- نموذج الآثار الثابت	**41**
- نموذج الانحدار العشوائي	**42**
- نتائج **POLS، FEM ،REM**	**42**
المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة بين REM، FEM ،POLS	**45**
المبحث الثالث: مناقشة النتائج والنتائج المتوصل إليها.	**48**
المطلب الأول: مناقشة النتائج	**48**

المطلب الثاني: نتائج الجانب النظري	**48**
المطلب الثالث: نتائج الجانب التطبيقي	**48**
خلاصة الفصل	**49**
الخاتمة العامة	**50**
قائمة المصادر والمراجع	**51**
قائمة الملاحق	**61**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**46**
02	محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر	**47**
03	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أي دول **MENA**	**38**
04	تطور مؤشر درجة للانفتاح التجاري لدول **MENA**	**39**
05	تطور معدل النمو الاقتصادي للفرد لدول **MENA**	**40**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وصف المتغيرات	**35**
02	جدول الدول محل الدراسة.	**36**
03	المتغيرات ومؤشرات القياس ومصادر البيانات.	**37**
04	مصفوفة الارتباطات.	**39**
05	نموذج الانحدار المجمع	**40**
06	نموذج الآثار الثابت	**41**
07	نموذج الانحدار العشوائي	**42**
08	اختبار **WALD** بين **POLS** و**FRM**	**43**
09	اختبار**LM**	**44**

10	اختبار **Hausman**	**45**

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الانجليزية
TRAD	التجارة	**Trade**
I.FDI	صافي التدفقات الاستثمار الوافدة	**Foreign direct investment, net inflows**
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	**Foreign direct investment**
.P.O.S	الاستقرار السياسي	**Political Stability**
P gdp. . GROW	النمو الاقتصادي للفرد	**GDP per capita growth (annual**
EX	سعر الصرف رسمي	**Official Exchange Rate**
POLS	نموذج الانحدار المجمع	**Pooled Regression Model**
FEM	نموذج الآثار الثابتة	**Fixed Effec tModel**
REM	نموذج الانحدار العشوائي	**Random Effect Model**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد كشف انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 عن نقائص وسلبيات النظام الاقتصادي السائد في الجزائر،حيث أدى انخفاض العائدات النفطية إلى تدني حجم الوردات وتقليص الاستثمارات العمومية الشئ الذي نتج عنه ارتفاع ملموس في نسبة البطالة وانخفاض محسوس في النمو الاقتصادي،لدى كان من الطبيعي أن تبذل الدولة جهودا معتبرة لإرساء نظام قانوني فعال يعمل على دعم اقتصاد السوق وانفتاحه حول العالم .
و كانت القاعدة القانونية تعبر عن وضعية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فإن النظام القانوني للاستثمار قد عرف تطورا معتبرا مسمدا أساسا من تطور وتحويل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حديث نحو انفتاح السوق،وعلى هذا الأساس يعتبر الاستثمار موضوعا من مواضيع الساعة،سواء على الساحة الوطنية أو الدولية نظرا لما له من أهمية خاصة في مجال التنمية لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق إلا يفعله.
وإذا كان "الاستثمار" مصطلح اقتصادي ،فغن الاقتصاديين لم يتيسر لهم إعطائه تعريفا سهلا وموحدا،فالقاموس الاقتصادي والمالي إييف برنار يعرفه كالآتي:"الاستثمار هو امتلاك لوسائل الإنتاج عن طريق التوسع،ويساوي أيضا امتلاك لرأس المال من أجل الحصول على دخل .
أما المفهوم القانوني للاستثمار،فإن التعريفات حوله تكاد تنعدم والسبب يرجع حسب اعتقاد إلى أن موضوع الاستثمار يدخل عادة في إطار الدراسات الاقتصادية والقانونية معا وبما أن هذا الفرع من القانون هو فرع جديد،فإن التعريفات أنسبت إلى إلى الفرع الاقتصادي ،وفي غياب اجتهاد فقهي لتعريف موضوع الاستثمار، انصب اهتمام رجال القانون على جانبه الشكلي فحسب، فمن الناحية العملية يوجد شكلان قانونيان من أشكال الاستثمار هما الاستثمار المباشر والاستثمار الغير المباشر ،والشكل الأول هو الذي يعنينا ،لأنه الأكثر شيوعا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويميز في الاستثمار المباشر بين الاستثمار العام والخاص،ونحن دراستنا هذه نركز على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ،نظرا لأهميته وتطوره في السنوات الأخيرة إذ عرف عودة سريعة على الساحة الاقتصادية الدولية ،بل تزايدت أهمية لأن جميع الدول أصبحت بحاجة ماسة إلى رؤوس الأموال لتحقيق تنميتها الاقتصادية،أما لحديث نحو انفتاح السوق أي حرية السوق أو تنافسية السوق أي (خلو السوق من آية قيود أو حواجز تعيق الولوج إليها أو الانتقال منها.

ولقد تميزت الأداء الجيد للتجارة الخارجية العالمية التي واجهتها وتفاقمت خلال الربع الأخير من عام 2008،حيث واجهت المصارف الكبرى وشح السيولة ترتب عنه تضاؤل الموارد المالية المتاحة بتحويل التجارة الخارجية ،أي تميزت بحركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية وهو كالنقل والتامين والخدمات أي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان،حيث حققت قيمة التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.05 ،مليار دولار ،ويغزى بذلك بشكل رئيسي إلى زيادة

المغزى في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأول من العام سجلت الوردات الإجمالية العربية ،كما تزايد بطلب لاحتياجات الوردات للنشاط الاقتصادي.

ونظرا لأهمية دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري ، فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج،خلال الفترة (1990–2020)،من خلال استخدام نماذج بيانات بانل داتا ،من أجل الحصول على قيم مقدرة ذات كفاءة واتساق لمعاملات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

–إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال دراستنا هذه معالجة الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990–2020) ؟

–الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نضع التساؤلات الفرعية التالية:

– ماذا نقصد بالاستثمار والاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وأشكاله وتصنيفاته ونظرياته.

– ماذا نقصد بالانفتاح التجاري ومؤشراته وأهدافه واستراتيجياته ونظرياته .

– ما هي علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري وبالتجارة الدولية و بسياسات للانفتاح التجاري.

–فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية السابقة وبهدف التعرض لمختلف الدراسات السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري،تم وضع الفرضية التالية:

1)– الفرضية الرئيسية:

–يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990–2020).

2)–الفرضية الفرعية الأولى:

– معدل النمو الاقتصادي للفرد يؤثر إيجابا على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990–2020)

3)– الفرضية الفرعية الثانية:

–بالنسبة لسعر الصرف رسمي يؤثر سلبا على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990–2020).

4)– الفرضية الفرعية الثالثة:

أما بالنسبة للاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990-2020).

-أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990-2020).
- سرد مختلف الأدبيات والنماذج النظرية والدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.
- تحديد مفهوم وأشكال ومحددات ونظريات للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد مفهوم أبعاد ومؤشرات قياس مختلف جوانب الانفتاح التجاري.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990-2020).
- أسباب اختيار الموضوع :
- يتماشى موضوع هذا البحث وهذه الدراسة مع التخصص.
_ تقديم مساهمة صغيرة قد تفيد الباحثين.
_ الاستثمار الأجنبي المباشر هو الهدف الأساسي التي يتميز بها دول العربية والأجنبية والإفريقية.
_الانفتاح التجاري هو هدف من هذه الأهداف تسعى لتحرير التجارة الخارجية.
- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة.

- كما تكمن أهمية البحث كونه من الدراسات العربية القليلة التي عالجت موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري وبالتالي هذه الدراسة استفادة للطلبة والباحثين المهتمين نظرا لأنها تقدم قدرا لا بأس به من المعلومات الهامة الخاصة بمختلف جوانب علاقتهما ببعض.
- منهج الدراسة :

حتى تصل إلى إجابة مقنعة لإشكالية الدراسة فقمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي إذ بواسطتهما تمكنا من وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي سيتم استخدامه في تحليل نتائج نموذج الدراسة بهدف اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج.

- خطة البحث:

من أجل بلوغ أهداف البحث ولإجابة من الإشكالية الموضوعة وإثبات مدى صحة الفرضيات الموضوعة سيتم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسين مرفق بمقدمة عامة للموضوع تتضمن إشكالية الدراسة والفرضيات المقترحة، إضافة إلى أهداف، أهمية الطرق المستخدمة في الدراسة كما سيتم إنهاء البحث بخاتمة عامة تتضمن مختلف النتائج المتوصل إليها وإضافة إلى مجموعة من التوصيات المقدمة.

الفصل الأول: الذي تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وأشكاله وتصنيفاته ونظرياته وللانفتاح التجاري وأهدافه ومؤشراته ،ونظرياته واستراتيجياته.

الفصل الثاني: أما بالنسبة للفصل الثاني يتضمن مختلف الدراسات التطبيقية والدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري باستخدام مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي بالإضافة إلى الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في الدول الاقتصادية وذلك باستخدام نماذج البانل لعينة 17 دولة ،ومن بينهما دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج تغطي الفترة (1990-2020).

الصعوبات التي واجهتها أثناء الدراسة:

- أي بحث علمي واجهنها أثناء إعداد الدراسة ومجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها في مايلي :

- قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.

- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية، كما تعدد المصادر الرسمية للمعطيات، وتضاربها صعب من حيث التقريب بين هذه المعطيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري

تمهيد:

في إطار التحولات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم واشتداد التنافس على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة الدور الهام الذي تلعبه هذه التدفقات في اقتصاد البلد المضيف ومن أهم أشكالها الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن مساهمته في أي اقتصاد تتوقف على مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لعل من بين هذه الشروط درجة الانفتاح التجاري الاقتصادي لان الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تكون أسرع نمو من الاقتصاديات المغلقة، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين هذه الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ولقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية وتفسر هذه المتغيرات

على هيكل الاقتصاد العالمي وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق ومعظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ومن اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية ،فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري وبالتجارة الدولية وبسياسات الانفتاح التجاري

المبحث الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعددت تعار يفها وأشكاله،إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها استثمار الأجنبي المباشر،والتي يعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية ،وسنحاول تسليط الضوء على مختلف تعار يف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته ونظرياته .

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تقديم شرح إلى بعض المفاهيم :

1 -تعريف الاستثمار:

1-1.لغة :هو كلمة مشتقة من الثمر وهو حمل الشجر وأثمر الشجر يعني خرج ثمره.

يبين أن" الاستثمار لغة، يراد طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه والجدير بالذكر هنا أن فقهاء وعلماء اللغة العربية ،يقولون بأن الألف والسين والتاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل :استثمر ماله استثمارا، فمعناه طلب ثمره المال،أي طلب الزيادة والنماء والتكثير لماله، (بغداش، 2008، صفحة 29).

-اصطلاحا :نورد التعريف التالي للاستثمار، على سبيل الذكر لا للحصر:

- الاستثمار: هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. وهو أيضا "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (بغداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري9، 2008، صفحة 30)."

-الاستثمار الأجنبي:

هو تدفق رؤوس أموال أيا ،كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة المساهمة، في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها ،لإنتاج سلع أو خدمات ،وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر، في دولته الأم سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه (بغداش، الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري ، 2008، صفحة 48) .

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة :صناعية ،تمويلية ،زراعية أو خدمية ،ويمثل الربح الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث

يعرفه بعض الباحثين الاقتصاديين على النحو التالي (هواري، محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، 2022، صفحة 03):

-عرفه Hymen بأنه حركة دولية لرأس المال الخاص على المد الطويل ،بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية .

-عرفه كوجيما Ko-jima بأنه التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على أرباح وإدارة مؤسسات الأعمال الأجنبية.

-عرفه برتين (**Bertin**)على أنه الاستثمار الذي يتطلب السيطرة (الإشراف)على المشروع ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية وغير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم ".

- ويعرفه الاقتصادي Bertnard Raymond على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

- كما عرفه Bernard hurgenher على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج ،أو زيادة رأس المال هذا الأخير (توسعه)،أو بالمشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة ،أو المساهمة في مؤسسه قائمة ،شرط أن يكون الطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة.

وجاءت عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات والهيئات الدولية كالأتي:

-تعريف صندوق النقد الدولي : **FMI**يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة ،أو يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة (بغداش، الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري ، 2008، صفحة 50) .

-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD**:وفقا للتعريف الوارد عن هذه الهيئة الدولية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمة من جانب كيان مقيم في اقتصاد معين (مستثمر أجنبي أو مؤسسة رئيسية) في مشروع مقيم في اقتصاد آخر من المستثمر أجنبي المباشر أجنبية) (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة تابعة (هواري، 2022، صفحة 05).

-تعريف المنظمة العالمية للتجارة : أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف)بقصد إدارته (بغداش، الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري ، 2008، صفحة 50).

-أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OECD)): فعرفته بأنه "تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق (هواري، محددات وتاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، 2022، صفحة 05):

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي .

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
- الإقراض في الأجل الطويل (5سنوات فأكثر).

2- المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن خلال الشكل (1) أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالأتي:

المصدر: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية ،ص68

✓ التسهيلات لتسير وإدارة أعمال المستثمرين:

ترتبط حوافز الاستثمار وخدمات الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية(التعليمية والترفيهية)، والتقريب الذاتي (التالف مع اللغة والثقافة المحلية)، تشمل التدابير التي تأخذها الدولة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب ، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطائه الحوافز المناسبة ، وخلق بنية إدارية جاذبية الاستثمار ، والحد من الفساد المالي والإداري المستثمرين في البلدان النامية ، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، وإنشاء وكالات تشجيع. إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان بشكل عائق في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر (الجبوري، 2014، صفحة 70)

✓ إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يكون لها أثر الاستثمار مباشر في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر، وغير خاضع التقلبات السياسية كلما كان في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها، على زيادة استثمارها. ولقد لاحظت بعض الدول الإفريقية، التي تعاني من التقلبات السياسية والانقلابات، العسكرية بأقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية، في حيث استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تحصل على (% 61) من الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للدول النامية في عام (1995)، أما في عام (1996) فقد حصلت بعض دول جنوب شرق آسيا والباسفيك على (4.56%) من إجمالي التدفقات الداخلية للبلدان النامية كان الصين النصيب الأكبر منها بينما كان نصيب الدول العربية ، من هذه الاستثمارات أقل من (2%) وبالتحديد (19) ولعل السبب بذلك يعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة وعدم انفتاح أسواقها مثلما حصل في مناطق أخرى ،فإنما القوانين والتشريعات بلغت التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيهما للشركات الأجنبية (د.زرقين، 2016، صفحة 166).

✓ المحددات الاقتصادية:

بعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة ، للاستثمار الأجنبي المباشر ، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجيع على الاستثمار إلا أذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه ، فالبعد الذي يكون نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم معه أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح، وإقامة المزيد من المشاريع ، الاستثمارية ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق

المحلي وإنما التصدير الأسواق الخارجية، يعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرته. على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج ، المحلي الإجمالي، (الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، 2014، صفحة 72).

المطلب الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته:

2-1.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بمجال تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسية،ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وعلى النحو الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية :

تميزت ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

-الاستثمار المشترك:

– يعد الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط ،ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية وعمليات إنتاجية وتسويقية ومالية .

– ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في الحد للميل وتمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

– وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**O.E.C.D**) الاستثمار المشترك على أنه"إتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك مستقل ينشئه ويديره المشتركون" (د.الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، 2014، صفحة 41)،وهذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات الطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية ،والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية ،أما الطرف الآخر فلديه الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم ،كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب ،مقارنة أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع ،وإن عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية ،له مميزات متعددة أهمها (الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية ، 2014، صفحة 42):

- ✓ استخدام أحداث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية.
- ✓ إنتاج سلع ذات جودة عالية، ما يساعدها على المنافسة في الأسواق.
- ✓ بنا ء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.

- ✓ حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة .
- ✓ تدريب الكوادر المحلية بشكل منظم ومكثف في حقول الإنتاج والإدارة الصناعية .
- ✓ زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبذلك تقل مخاطر الاستثمار وأعياد المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

الاستثمارات التي يملكها الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي ،أو الخدمي في السوق المضيفة وسيطرتها عليه سيطرة كاملة ،ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات بقيام،المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي تحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادي والتقنية للمشروع المراد إقامته، دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام الأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين، والإداريين، الآلات والمعدات، ثم القيام بالإشراف على المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي في حين يعد هذا النوع من الاستثمارات أنه أقل تفضيلا بالنسبة للدول المضيفة، لكن في ظل المنافسة بين الدول المضيفة، لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت الدول المضيفة إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع، وذلك كوسيلة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من السلبيات (هواري، محددات وتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، 2022، صفحة 9،10،11).

-مشروعات أو عمليات التجميع:

إن هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي (الوطني) سواء كان عام أو خاص، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

-الاستثمار في المناطق الحرة :

إن إنشاء المناطق الحرة بهدف إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية،ولهذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية ،وذلك من خلال منع المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء ويمكن إيجازها في النقاط الآتية :

-المزايا المتعلقة بالبلد المضيف :

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة.
- تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص العمل .
- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد .
- تنمية المناطق التالية والأقل تقدما .
- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات .
- تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

-المزايا للمستثمرين الأجانب :

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة .
- تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.
- الاستفادة من الأيدي العاملة مستلزمات الإنتاج الرخيصة.
- الاستفادة من البني الأساسية التي تقدمها الدولة المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها
- يتحصل المستثمرين الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.

-الشركات متعددة الجنسيات :

تعتبر هذه الشركات من بين أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعها متعددة، تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه ،وتفوقها التكنولوجي والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وكذا درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم ،حيث تتمتع هذه الشركات بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- الحجم الكبير
- التشتت الجغرافي
- التنوع في النشاطات
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

-عمليات الاندماج أو التملك:

وفقا لهذا الشكل من الاستثمار يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج على الشركات آخر قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد ،فالاندماج هو عملية قانونية تتحدد بموجبها مصالح شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة عملاقة ،ويكون ذلك أما يضم شركة إلى آخر أو من خلال مزج ،شركتين في شركة واحدة جديدة تحل محلهما تسمى بالشركة الدارجة حيث تنتقل إليها حقوق الشركات المندمجة والتزاماتها وكذلك مساهموها وشركاؤها.

-تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر أفقيا أو عموديا:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف الأشكال الآتية:

- الاستثمار الأفقي:

تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم وتنحصر العلاقة فقط عنصر الملكية لوسائل الإنتاج ، والتحويل التكنولوجي والتمويل عادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات نفس المستوى من النمو ، وتتحدث شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوس بتوفر أربعة عوامل ئيسية (ليليا، 2014/12/31، صفحة 118):

– القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم والاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة أن يكون وق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبيرة الحجم، أن تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة تحول دون يام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

- الاستثمار العمودي:

في هذا النوع من الاستثمارات ، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل : التجميع ، وصناعة المكونات كمنتج ، على أن الشركات تنتقل من بلد إلى آخر أجنبي للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج ,وهذا النوع ينقسم إلى نوعين : النوع الأول استثمار أجنبي مباشر عمودي خلفي النوع الثاني توفر الصناعة في الخارج مداخلات لعملية الإنتاج(BACKWARDFOREGIN DIRECT INVESTMENT) المحلي حيث استثمار أجنبي المباشر عمودي أفقي حيث تتبع الصناعة في الخارج ومخرجات عمليات الإنتاج المحلي المشتركة .

- الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة:

تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من خلال تحويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات، والحد من المخاطر في المواجهة المنافسة الدولية العنيفة ، وبالتالي إلى توزيع بغض من وظائفهما التي كانت تسير مباشرة من الشركة الأم ، فتقوم بإتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكييف شبكة، أو بإقامة تحالف إستراتيجي، مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدفة.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-3- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من هنا برزت الأدبيات الاقتصادية والمالية و الإدارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن تفسير هذه الظاهرة (د.ليليا، 2014/12/31، صفحة 119) :

- النظرية الماركسية:

يرى رواد هذا الاتجاه، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي ، لذلك فإن الاستثمارات المباشر تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط ، ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم ، يبين تقديم تفسير الاستثمارات الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار تجد طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض.

- النظرية الكلاسيكية:**(the classical economic thoery)**

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة préfet compétition وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط حيث أسس كل من Adam Smith(1776) و Ricardo (1817)، نظرياتهم التجارية على الافتراض الأساسي لعدم تحرك العمالة ورأس المال ،بالنسبة لهما يتخصص البلد في إنتاج السلع والخدمات التي يتمتع فيها بميزة ،ثم يصدر هذه السلع والخدمات بعد تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي ،وبالمثل يستورد البلد تلك السلع والخدمات التي ليس له فيها ميزة اقتصادية ،وبالتالي نظمت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية أنه بدلا من الإنتاج عبر الحدود تتاجر البلدان في السلع والخدمات بناء على الميزة المطلقة أو النسبية.

ويفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ،أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز

بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها مايلي (هواري، محددات وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2022، صفحة 21.22) :

– ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

– قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

– وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

- النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم النظرية النيوكلاسيكية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها عن البعض وأيضا بما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور بالنسبة للعديد من الدول خاصة النامية منها، التالي فان النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لآخر ،ومعنى ذلك أن رأس المال يتدفق إلى المناطق أو الدول التي يتحصل فيها على أعلى عائد ممكن.

وجاءت نظرية نسبة العامل النيوكلاسيكية المطورة بشكل منفصل من قبل (Heckscher(1919و bertil Ohlin(1933) لإبطال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، حيث تفترض هذه النظرية أن أساس التخصيص والتجارة يمكن في اختلافات في توافر العامل النسبي بين الدول، وتميل البلدان إلى إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تتطلب كميات كبيرة من العوامل الوفيرة التي تمتلكها، كما تميل أيضا إلى استيراد السلع والخدمات التي تتطلب كميات كبيرة من العوامل النادرة نسبيا Scarce في هذا البلد ،وبالتالي فان النظرية Hecksher –Ohlin لم تؤيد النظريات التقليدية التي مفادها أن الاختلافات في سعر الفائدة هي التي تفسر حركة رأس المال فحسب بل ترى أيضا أن تدفقات رأس المال من البلدان الفقيرة من رأس المال سوف يستمر حتي يتم تعادل سعر الفائدة عبر البلدان ،كما استقرار النظرية سيعني أن مع تدفقات رأس المال سيرتفع كل من الدخل ،الأجور والعمالة في البلدان المستقبلة والعكس في البلدان المرسلة (هواري، محددات وتاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، 2022 ، صفحة 22).

- النظريات المرتكزة على عدم كمال السوق:

وتقوم هذه النظريات على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفي هذا المجال «يرى Hood&Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعنى انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن السلع والخدمات المقدمة ،وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس،ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق ".ومن النظريات المستندة لعدم كمال السوق يمكن ذكر (جباري، 2015، صفحة 56،57،58) :

– نظرية الميزة الاحتكارية:

يعتبر الاقتصادي الكندي "هايمر" من أهم رواد هذه النظريات التي تعتمد على احتكار القلة ،بحيث أن لشركات الاحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع للمنتج لأنها تتعامل مع العديد من المستثمرين ،وبغية تعزيز فرص النمو إنها تقوم على الاستيلاء على أسواق خارجية للإنتاج فيها،وبالتالي تصبح لها إقامة وتوطين بلد أجنبي،وهذا ما يؤدي بهذه الشركات إلى تحمل مصاريف إضافية راجعة إلى:تعدد أذواق المستهلكين، بعد الفرع عن المقر الرئيسي للشركة، عوائق قانونية، عراقيل ثقافية ولغوية ...الخ.وفي هذه الحالة يصبح للاستثمار الأجنبي سلوكا هجوميا لأنه لا يعمل من أجل تحقيق الأرباح السريعة، بل يسعى للنمو المستمر والسيطرة وهذا السلوك ينفي الطابع الدفاعي الذي يستهدف المحافظة على الأسواق للتصدير فقط.

تفترض نظرية الميزة الاحتكارية أن الشركة المستثمرة تمتلك ميزات تنافسية تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية والعمل في دول أجنبية وتسمح لها بتحقيق أرباح أكثر من الشركات المنافسة في الدولة ،نتيجة انفرادها بميزات لا تتوفر في الشركات الأخرى في الأسواق المفتوحة ،وتقع الميزات الاحتكارية للشركة المستثمرة بالخارج ضمن نوعين :

المعارف المتميزة:

تتضمن المعارف المتميزة جميع المهارات غير الملموسة التي تمتلكها الشركة وتعطيها ميزة تنافسية متى ما قامت بعمليات مثل :التكنولوجيا أو المهارات الإدارية والتنظيمية والمهارات التسويقية وغيرها،وتشتق الميزة الاحتكارية من سيطرة الشركة على استعمال معارف كأصول تتحول إلى منتجات متميزة،إن كل أرصدة المعارف لها صفة السلع العامة كما أن التكلفة الحدية لاستغلالها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر معدومة أو صغيرة جدا بالنسبة لإيرادتها.

–احتكار القلة:

تركز هذه النظرية على فرضية القائد المتبع ،إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في الطبيعية الاحتكارية للأسواق ،إذ تعمل هذه الشركات على تقسيم الأسواق فيما بينها حيث لا يكون هناك مجال للشركات الأخرى للدخول إلى هذه الأسواق الاحتكارية ،لذلك تواجه صعوبة في النمو عن طريق المضاربة السعرية،فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة ربحيتها ونموها بالسيطرة على الأسواق الخارجية.

- نظرية دورة حياة المنتج:

ترجه هذه النظرية غلى الباحث الأمريكي رايموند فارنون (R.Vernon) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج ،وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ،ويرى هذا الباحث ان المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتج الخاص بها مستعملة من قبل العامة ،ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل .

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى ،وتتضمن دورة حياة المنتج ثلاث مراحل رئيسية،انظر الشكل رقم (1-2)

- مرحلة النمو: خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ،حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة ،وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع .
- مرحلة النضوج : وتتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، بما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير ،ليصبح السوق المحلي متشبع ،أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب القيود الحمائية التي تفرضها الدول المستوردة،مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري.
- مرحلة الانحدار والتدهور: مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا ،وعندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات ،فتعمل الشركة غلى تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ،وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغير شكل السلعة ،أحجامها ،وألوانها ،وأسعارها ...الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة.

كما تشدد نظرية دورة حياة المنتوج على حقيقة أن مزايا الشركات متعددة الجنسية لم تمكن ثابتة وإنما تتغير بمرور الوقت ،وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة ويلز 1961،هرش 1971 حيث دلت

النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي :

- ✓ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع
- ✓ لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .
- ✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

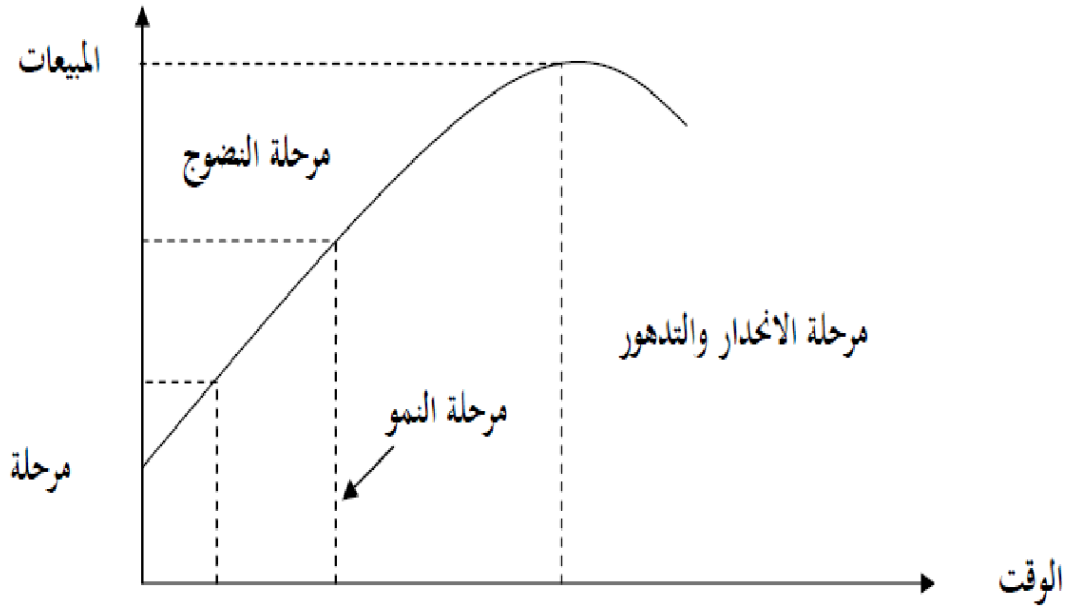

المصدر:هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ص28

المبحث الثاني:مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.

أدركت أغلب الدول أن الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض ،ومدى أهمية الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني ، لها من دور رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا يمكن لأي دولة الانعزال والعيش لوحدها عن العالم الخارجي .

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة، ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة، الجمركية المرتفعة بالإضافة غلى تحويل القيود الكمية إلى، تعريفة جمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير، التجارة لا للعديد من الإجراءات فيما، يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات،وسياسة سعر الصرف،وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط (بيا، 2020/، صفحة 02).

أولا: تعريف الانفتاح التجاري:

هو جملة من الإجراءات والتدابير إلى جعل نظام التجارة الخارجية حياديا ،بمعنى عدم تدخل الدولة في الاستيراد والتصدير، وكذلك يعرف أيضا الانفتاح التجاري من منظور المؤسسات الدولية ،على أنه الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وذلك وفق الإجراءات والتدابير، (أ.ملال، مارس 2017، صفحة 164) التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة ويقاس الانفتاح التجاري بقسمة مجموع الصادرات والوردات البلد،على الناتج المحلي الإجمالي.

- تعريف الانفتاح التجاري حسب :**Blachurst(1977)**

فإن التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء وتخفيف القيود الجمركية ،وغير الجمركية بين الدول ،وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية ،الاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار ،مع إلغاء كل الأشكال الرقابة الفردية المطبقة ،وإتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولية (أ.ملال، 2017، صفحة. (212

-وحسب **KAHKOMEN**(صندوق النقد الدولي).

إن التحرير التجاري هو تحرير القطاع أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافية القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية ،والقيود الكمية والإدارية الفنية (أ.ملال، 2017، صفحة 164) تتعد الآراء حول مفهوم الانفتاح التجاري بغرض منها :

المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري.

هي تلك السياسة التي تؤدي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين الاستيراد التصدير والتخفيض من قيمة ،التعريفية والجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيمة الكمية (زكوة، 2014، صفحة 06) .

صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري :

هو إزالة كافة العواقب والحواجز الجمركية من أمام التجارة وتسهيل حركتها في سياسة تتخذها الحكومة رغبة في تحقيق الرفاهية لشعوبها كما أن الانفتاح لا يتطلب إلغاء الرسوم تعريفية والجمركية ،ولكن تخفيضهم كاف تحقيق ذلك (زكوة، 2014، صفحة 06).

ثانيا:أهداف الانفتاح التجاري.

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى أي بلد إلى تحقيقها من خلال سياسة الانفتاح التجاري (د.بن، 2020، صفحة 05):

- إزالة القيود ،مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي .
- زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المختلفة، ولاسيما البلدان النامية
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية ،فضلا عن تنشيط الطلب العالمي ،زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية .
- بذل المزيد من الجهودة لضمان حصول البلدان النامية، على نصيبها من النمو في التجارة الدولية
- للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة النامية .

المطلب الثاني:أشكال الانفتاح التجاري.

أولا: أشكال الانفتاح التجاري

يكسب النظام التجاري الدولي زحما هائلا في الفترة الراهنة ،حيث يقوده ويساندها أكثر القوى السياسة ،الاقتصادية ،والمالية ونفوذا في المراكز الرأسمالية ،إذ يتركز النشاط الأساسي لهذه الهيئات على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ،بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال ،بما يؤدي إلى قيام سوق واحدة ،وإن تعددت طرق وأشكال تحقيق ذلك ،ومن بين هذه لأشكال نجد (أ.ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا، 2017، صفحة 164) الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار متعددة الأطراف رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها ،إلا أن هناك هو خلية لبلوغ هذا الهدف لهما :

- ترتيبات التجارة الإقليمية.

تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله ،والذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيها بينما ،بحيث أعضاء التكتل على مزايا متبادلة ،في التبادل التجاري فيما بينها وتأخذ عدة أشكال أهمها :منطقة التجارة الحرة ،الإتحاد الجمركي ،السوق المشتركة ،التكامل الاقتصادي .

- الإطار المتعددة الأطراف.

يعرف بمنظمة التجارة العالمية ،بحيث تقوم المنظمة على القواعد متفق عليها ،في إطار متعددة الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات ،السلع الصناعية ،الزراعة ،الخدمات ،حسابية حقوق الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم ، الإغراق وإجراءات الوقاية ،ونظام متكامل لتمويه المنازعات التجارية بين الأعضاء (أملال، مارس 2017، صفحة 165):

- الانفتاح الإداري والانفتاح الإجباري:

تسعى الدول بشكل إداري إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من مزايا التي ترتب على انفتاح اقتصادها أما الانفتاح التجاري الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط ،وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية ،كمنظمة التجارة العالمية ،صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي وتتبنى هذه الاقتصاديات ،برامج الإصلاح الاقتصادي ،حتى تتضمن استقرار دعم هذه الهيئات ،وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ،وسعر الصرف ،وكذا الانتقال رؤوس الأموال .

- الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي:

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي ،وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه ،من أجل زمني محدد،فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفية،الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تدريجي ،أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر ،على تحرير بعض المنتجات ،مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر ،وحيز مثال على ذلك المنتجات الزراعية .

- الانفتاح التجاري السطحي والعميق:

يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز كالتعريفية الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري ،أما الانفتاح التجاري العميق فإنه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية فإنه يسمح بحرية انتقال الأشخاص ،مع توحيد وتقريب القوانين ،ذات الصلة التجارة ،خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك .

ثانيا :مؤشرات الانفتاح التجاري:

-درجة الانفتاح التجاري:

يعتبر هذا المؤشر منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية كونه يستخدم ،حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة ،فهو بذلك مؤشر مطلق ،يعبر عنها رياضيا كالتالي (نورة، 2018-2019، صفحة 18،19) :

$$Ei=0(xi+mi)$$

حيث أن:

Xi:هو صادرات الوطنية مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا وتباع خارج الحدود الوطنية للبلد(i)

Mi:هو الواردات من السلع والخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد(i)

PIB:الناتج المحلي الخام ،وعادة ما يقاس مجموع القيم المضافة للبلد(I)

- انتقادات المؤشر:

يعتبر هذا المؤشر العديد من الانتقادات لأنه يتضمن ،درجة الاعتماد للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى درجة الارتباط به ،يرجع ذلك إلى أن حجم التجارة للدول النامية على سبيل المثال يكون كبير ،نظرا لأن مجموع صادراتها ووارداتها مرتبط بالمواد الأولية ،فهي بذلك أكثر كثافة من حيث التدفقات التجارية، إلا أنها حسب المؤشر تعتبر مغلقة ،ودرجة الانفتاح هي مؤشر غير مطلق أي مضخم ،من طرف التجارة الخارجية ،التي ترجع إلى تشوهات فيما يتعلق بالسياسات الليبرالية أو سياسات التجارية ،تترجم بالتحيز التجاري ،المتمثل

في أن بعض الدول تستورد سلع وسبطية ومنتجات نصف مصنعة والتي تدرج عملية التصدير للسلع النهائي ،كما أنه يفرض عليها قيود تجارية.

- مؤشر التركيز السلعي للصادرات :

يعتبر هذا المؤشر على درجة التنويع في الصادرات السلعية للبلد ،فكلما كانت تركز على سلعة معينة ،فإن ذلك بشكل تبعية اقتصادية ،إذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60 ،يعني ذلك أن الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة ،خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية ،أما إذا كان أقل من النسبة المرجعية المعتمدة ،يدل ذلك على أن نسبة التركيز السلعي للصادرات انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا :بالتالي يسمح للدولة بإتحاد الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع المصدرة ،فانخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني –هيرشمان على النحو التالي (د.سدواي، 2019، صفحة 19،21):

$$CC = /Ei=n.1(xit/xt($$

Cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

Xit: صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة t

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

- المؤشر الجغرافي:

طبق هذا المؤشر من طرف " k"((1999 °ROner Fränkel بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى ، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة ،تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين ،تتمثل من حجم السكان ،نصيب الفرد من الدخل ،المناطق والحدود المشتركة ،المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام ،بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة الدولية (i) بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلة التالية يستخدم المؤشر لحساب حصة التجارة الفعلية للبلد i مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينهما الحجم الذي ، يتميز بعلاقة إيجابية في تفعيل التجارة الثنائية ، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين ، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية (د.سدواي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، 2019، صفحة 18،19)

- مؤشر متوسط التعريفية غير موزون:

يعتبر أحد المقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما ،كلما يرتفع هذا المؤشر فإنه يقلص من درجة الانفتاح التجاري ، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الوردات ، استعمل هذا القياس من طرف "FISHER"(2000) تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي ،يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بدون لأحد بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول ،بالرغم من أن الوردات المقابلة ذات ميل منخفض ، بالإضافة أنه لا يأخذ القيود غير تعريفية بعين الاعتبار.

- مؤشر متوسط التعريفية موزون :

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفية الجمركية لكل سلعة ، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة ، بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما هي واحدة ، وأنه تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية ،إحداهما أكبر من الأخرى ، فإن حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفية المفروض عليها مجموعا إلى قيمة سلعة الثانية في معدل التعريفية الخاص بها، مع قسمة بمجموع قمتي السلعتين ،من سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا بميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة،التي ينخفض الطلب عليها أقل كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية .

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للانفتاح التجاري وإستراتيجياته:

أولا: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.

عرفت نظريات التجارة الدولية تطور تدريجي، ناتج عن تطور المبادلات الدولية، فهي عبارة عن دراسات منهجية، مؤيدة تدعم الرأي حول إيجابية, انفتاح التجاري بلد اقتصادي ما:

- التحرير التجاري على أساس اختلاف التكاليف :

إن النظريات الشهيرة المفسرة للتبادل التجاري على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج، سواء كانت مطلقة أو نسبية أو تشمل عناصر أكثر ميكانيكية مثل تكنولوجيا، تفسير التبادل الدولي في عصرها، فهي بذلك نظريات تقليدية، وعليه نقسمها إلى نظريات الكلاسيكية، تشمل على (1776Ricardo1817Smith) والنظريات النيوكلاسيكية المتمثلة في نظريات (نورة، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014، 2019، صفحة 25):

- النظريات الكلاسيكية:

شهد التحرير التجاري أول مناشد له في القرن 17على يد الاقتصادي (1776Smith)في كتابه Larishesse destions)) كرد على الأفكار المتمثلة ،حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييد التجارة الدولية ،من خلال تحرير الصادرات ،وتقييد الوردات ،خلال القرن 16إلى غاية نهاية القرن 18 (د.سدواي، 2019، صفحة 26)

- نظرية الميزة المطلقة :

يرى "آدم سميث "أن انفتاح التجاري للبلد يحقق ،مكاسب من خلال تصدير الفائض لسلعة معينة مثلا x التي تحتاج إلى كمية عمل بأقل كلفة استيراد سلعة yمثلا التي تحتاج إلى يد عاملة أكثر كلفة في هذا البلد المحلي من البلد لأجنبي ،ينتج عن ذلك تخصص أكثر كفاءة وعليه التبادل بين الدولتين يقوم على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج لسلعة ،معينة وهذا ما يسمى بالميزة المطلقة تعرضت نظرية الميزة المطلقة للانتقاد من قبل الاقتصادي ((1817Ricardoعلى أساس ماذا لو كان البلد المحلي نقيصة مطلقة أي أن إمكانية كلا البلدين أن التبادل تجاريا حتى ولو هما نفس إنتاج سلعة واحدة ،بأقل استخدام لوحدات العمل.

- نظرية الميزة النسبية :

أوضح (Ricardo)في كتابه (1817the principales politiqua économie and taseation أسباب انفتاح البلد على التجارة ،لا يرجع إلى اختلاف تكاليف النسبية بلدين ،بلد محلي ،بلد أجنبي ،وجود سلعتين مختلفين ،مع أن البلد المحلي ينتج إحدى لساعات الإنتاج لنفس السلعة في البلد الأجنبي ،مع عوائد عناصر الإنتاج إما ثابتة أو متناقصة ،وعليه الانفتاح التجاري يحقق مكاسب من خلال زيادة التخصص بحيث يصبح تام ،مع تحرير الوردات يسمح بالحصول على سلعة أخرى المكلفة ،يد عاملة أكثر ،يرى (1937JacobViner)أن الميزة النسبية هي أن قيمة الوردات السلعية من الخارج ،هي محصلة مقابل صادرات سلعية منتجة بتكلفة ،وفعلية مترتبة ،عن إنتاجية محلية ،تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات :

- ✓ وجود أكثر من عنصر إنتاج واحد المحددة لإمكانية التخصص في الاقتصاد لبلد ما.
- ✓ فرض قيود تجارية من طرف بعض البلدان لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية في ظل غياب المنافسة التامة .
- ✓ تكاليف النقل السلع والخدمات غير معدومة وعناصر معينة للتبادل الدولي والتخصص .

- نظريات هبات عوامل الإنتاج:(النظرية السويدية):

تعود هذا النظرية الاقتصاديين (1933Hecksher–oblin)ثم طورت من طرف (1948sanuelson)تقوم هذه النظرية على أساس أن التخصص الدولي يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ،ويعرف من طرف (hickscher) على أن هبات عوامل الإنتاج "هو الفرق في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين بلد وآخر التي تؤدي إلى قيام التبادلات الدولية ،ثم طورت هذه الفكرة من طرف (oblin)على أنها كل بلد يعمل على استيراد سلع التي تحتوي على الكثير من العوامل التي تملك ،وفرة وعليه بطريقة غير مباشرة تبادل عوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة ،طورت النظرية ((Samuelson P.A على أن هبات عوامل الإنتاج النسبية المسببة ،للتبادل الدولي والمتمثلة في العمل ورأس مال ،تترجم بعوائد متمثلة في الأجور ،وأسعار الفائدة

على التوالي ،حيث أن الانفتاح التجاري لبلد ما يؤدي إلى تكافئ هذه العوائد أو مايعرف تعادل أسعار عوامل الإنتاج

كما يعرف الكثافة على أنها "مهما كانت نسب أسعار العوامل والهبات الفعلية للموارد منتج ،أكثر نسبيا لرأس مال لكل وحدة ،عمل بالمقارنة برأس مال إلى العمل في بلد آخر (د.سدواي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014، 2019، صفحة 27)

- نظرية (**H-O-S**) للعديد من الانتقادات :

عوامل الإنتاج ليست ثابتة تختلف في الحجم والشكل من حيث ازدواجية النشاطات العضوية بالإضافة إلى أن تكاليف النقل ليست منعدمة مع إهمال كاتب المنظمات المنظمة الأسعار بالنسبة لنقابة العمل كما أن التبادل الدولي يحترق المنافسة الاحتكارية تحت أكثر الأشكال المتنوعة منها في ظل وجود الشركات متعددة الجنسيات، كما يرى الاقتصادي (1968Jahson.hsr)أن هذه النظرية لم تشع تركيبة التجارة في المنتجات الصناعية والوسطية والمنتجات النهائية ،بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل حصة كبيرة من التجارة الدولية الإجمالية ،فهو بذلك يرى أن هذه النظرية لا تفسر الواقع ،وما يوجد في العالم الحقيقي ،بالإضافة إلى عدم تساوي عوائد عوامل الإنتاج التي تمثل الكفاءة الاقتصادية العالمية .

- مفارقة ليونتيف (:**La puradoxe de lontief 1953**)

شهدت هذه النظرية اختبار في الواقع العملي من قبل الاقتصادي (1953Lentief)لتحليل هيكل الاقتصاد الأمريكي ،حسب نظرية (h-o-s)هي غنية نسبيا برأس مال kونادرة نسبيا لعنصر العمل Lلذلك يجب أن تحتوي الصادرات الأمريكية على منتجات تحتاج إلى كثافة نسبية في رأس مال مقارنة بالعمل ،لكن الواقع يختلف كون أن ذلك ،ينعكس في الوردات الأمريكية ،التي تستورد منتجات كثيفة ،رأس مال تنص المفارقة أن العامل الأمريكي ،أكثر إنتاجية بسبب كفاءة معينة ،تنظيم العمل الأكثر العقلانية ،مناخ الإنتاج أكثر ملائمة وان قوة العامل الأمريكي لا يمكن استبدالها بالآلات ،فوحده العمل الأمريكية تمثل ثلاث الأضعاف وحدة العمل في الخارج (د.سدواي، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، 2019، صفحة 26):

- نظرية عوامل الإنتاج الجديدة (**neo-factorielle**):

تتعلق هذه النظرية بدور رأس المال في تفسير المبادلات التجارية ،على أساس الميزة النسبية ،كانت تعتمد من قبل تحديد العوامل الإنتاج على أنها متجانسة تماما في نموذج ثابت ،تحدد رواد هذه النظرية التي هي بمثابة اختبارات تجريبية ،لما لاحظه(Leontief)في الاقتصاد الأمريكي ،حول أن العامل الأمريكي يمثل ثلاث أضعاف العمل الأجنبي نذكر منهم (1956kravis) كانت نتيجة دراسته أن متوسط الأجور في قطاع التصدير ،الأمريكي كان أعلى بكثير مما كان عليه في قطاع الوردات المنافسة ثم (1965kenon)من خلال استخدامه للنتيجة السابقة ،وإسقاطها على سعر الفائدة الموجودة في السوق كمقياس لرأس مال المتجسد في عملية التصدير ،مقارنة بسلع الوردات المنافسة ،ليتم تأكيد ذلك من طرف (1968Wachrer)أن سبب ارتفاع الأجور في قطاع التصدير ،يعكس واقع مهارات عالية المقدرة ،مباشرة للعامل الأمريكي ،فبالإضافة إلى رأس مال المادي المتمثل في الآلات والمعدات هناك رأس مال البشري ناتج عن التعلم والمعرفة وبالتالي التمييز من نوعين من العمالة الماهرة ،والعمالة غير الماهرة ليتم تأكيد على ذلك من طرف (1966Kessing،baledwin1979)

- ✓ رأس مال البشري المتعلق بالعمالة الماهرة التي تشرح،التجارة الدولية ،للولايات المتحدة الأمريكية ،مع الدول الصناعية الأخرى ،وعليه فإن الانفتاح التجاري ناتج عن الاختلاف النسبي للكثافة استخدام العمالة الماهرة (نورة، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي ، 2018-2019، صفحة 30)

- نظرية التكنولوجيا الجديدة (**neo-technologique**):
- تخلى التحليل النظري من قبل الاقتصاديين على الافتراضات السابقة من سلعتين ،وبلدين حيث أن لعنصرين الرئيسين للإنتاج المتمثلين في العمل ورأس مال يحتوي على أخرى ،مثل البحث والتطوير والعمالة الماهرة ،وعليه انتقال من تحليل الانفتاح التجاري ،على أساس اختلاف (néo-factoriel)إلى تحليل التجارة الدولية على أساس(néo-technologique)، الذي يتميز بالديناميكية كونه يأخذ الزمن بعين الاعتبار ،فالإضافة إلى التكنولوجيا مقارنة العمل ،يميز كذلك بين الابتكار والإبداع .

- نظرية الفجوة التكنولوجية :

ترجع هذه النظرية الاقتصادي (1961posner)من خلال شرحه لقيام للتجارة الدولية في السلع المصنفة بين الدول المتقدمة ،ذات الاقتصاديات المتشابهة ،تحت مجموعة من الافتراضات تتمثل في مايلي:

- ✓ انعدام كل من الحواجز الجمركية وتكاليف النقل، مع ثبات سعر الصرف، وتجاهل رأس مال المادي المتمثل في الآلات،التجارة بين الدول ناجمة عن التغيرات التقنية ،التي تنشأ في بلد أصلي واحد ،كعنصر رئيسي لاختلاف تكاليف النسبية . العنصر التكنولوجي يكون إما ابتكار أو إبداع،يتمثل الفرق بينهما أن الابتكار يتمثل في خلق سلعة جديدة تتطور عبر الزمن ،مع عدم استمرارية المنتج السابق ،أي أن سلعة جديدة تقلل قيمة المستبدل سلعة إلى الصفر، تطوير المنتجات الجديدة لا يحدث في وقت

واحد في جميع البلدان، بسبب الاحتكار المؤقت لفترة زمنية معينة من قبل البلد الأصلي،حيث أنه ليست هناك حرية لتدفق المعلومات والمعرفة.

- ✓ عيوب هذا النموذج عدم بيانه لحجم الفجوة التكنولوجية، وعدم الاستطلاع، أسباب ظهور الفجوة التكنولوجية، أو كيف يتم إزالتها خلال الزمن صادي (1961posner)من خلال شرحه لقيام للتجارة الدولية في السلع المصنفة بين الدول المتقدمة، ذات الاقتصاديات المتشابهة، تحت مجموعة من الافتراضات.

- نظرية دورة حياة المنتج :

أن رواد هذه النظرية هو (1966Venon)توضح أن العديد من المنتجات تمر بعدة مراحل ،نصف حياة المنتج خلال عملية التبادل التجاري في الأسواق الدولية ،من بين هذه المنتجات نذكر ،المنتجات المصنعة ،المنتجات الإلكترونية ،تجهيزات المكتبة ،والسلع الاستهلاكية المعمرة ،بسبب وجود الابتكار الذي مصدره الأصلي هو الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر الأول للمنتج الجديد في بداية المرحلة مع فقدانها كحصتها في أسواق التصدير مع مرور الوقت ،لتصبح في نهاية المرحلة البلد المستورد لهذا المنتج ،يتم تطويرها على يد (1968Wells) كون أن أغلبية المنتجات تتبع نمط دورة حياة المنتج يمكن تقسيم ،إلى أربع مراحل ،تتمثل المرحلة الأولى في المنتج الجديد ،المرحلة الثانية النمو ،المرحلة الثالثة مرحلة النضج ،والمرحلة الرابعة مرحلة التدهور عيوب هذه النظرية متعددة نذكر منها :

- ✓ هناك بعض المنتجات غير قابلة للتبادل ،بالتالي لا تحدث التجارة الدولية ،كون هذه لأن المنتجات ثقيلة وضخمة من حيث التكاليف مقارنة بقيمتها ،بسبب تكاليف النقل الدولية ،فاتحة المجال للمناقشة الأجنبية ،مما يمنع التجارة وإذا حدث التجارة فإنها تحدث مع الدول المجاورة فقط كونها قريبة من السوق المحلي مثل منتج الحصى ،بعض المنتجات لتتبع دورة حياة المنتج بسبب أن الطلب لا يكون عليها قوي ،بالإضافة إلى أن بعض المنتجات تحتاج لمواقع تصنيع معينة مثل الموارد الطبيعية ،كالتعدين والمعالجة الأولية ،والمناطق التي تحتوي على المعادن مثل ،المنتجات البترولية تكون بداية انطلاقتها في الدول النامية (د.سدواي، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، 2019، صفحة 32) .

المبحث الثالث:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري والتجارة الدولية وبسياسات الانفتاح التجاري.

من خلال هذا الجزء سيتم تناول أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري، ثم سيتم التطرق إلى طبيعية العلاقة الكامنة بينهما.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري.

أولا: أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري

شهدت بداية الثمانيات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والانفتاح العالمي،إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأونكتاد Unctad،عام 1997، أنه خلال منتصف التسعينيات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%.وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين ،إلاأن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما،حيث نذكر منها:

- تشابه محددات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، على غار حجم السوق المراد الدخول فيه، القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي في البلدان المضيفة.
- تعد السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة في البلد المضيف عاملا محددا لكلا المتغيرين،فإجراءات تشجيع التجارة الخارجية تأثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تأثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية ،كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على الأداء التجاري الخارجي،وكمثال لذلك فإن فرض قيود معينة على الوردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حمائية معينة، قد تؤثر بشكل إيجابي على زيادة التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد ،وذلك لأن المستثمرون الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في نجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية هدف إحلال الوردات الخاصة بالبلد وذلك على الأقل خلال مدة معينة لأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ها قد تلعب دورا في تخفيف وإلغاء هذه القيود فيما بعد.لان بقاء وتوطن هذه الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي.
- والجدير بالذكر أن الجهود إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر، في ظل البيئة الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكاملة.
- وكل من المتغيرين يؤثر أحداهما على الآخر وهذا مايفسر العلاقة السببية بينهما ،فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية:

ثانيا :الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية(إحلال أم توسع) :

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والانفتاح الاقتصادي معقدة ،لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال)،أو يخلق التجارة (أثر التوسع)،والأثر الذي سيسود يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري ،فعلى سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد صادراتها فإنها في هذه الحالة تستبدل التجارة وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية قي الولايات المتحدة في قطاع السيارات الالكترونيات المنزلية ،أما التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدث في قطاع الخدمات ،حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية.وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعات متكاملة أفقيا وعموديا، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يستبدل التجارة أو يخلفها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية ،خاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا،وتقوم هذه الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال طويل الأمد،والنتيجة أن هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي .

وفي مجال تحليل فضول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بعد Robert Mundell،عام 1957من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الفكرة ،حيث بني تحليله بالاعتماد على الإطار النظري التقليدي (HOS)Hescksher–Ohlin–Samulsonوبين أن علاقة الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأتي كنتيجة للاختلافات في العائد على رؤوس الأموال بين البلدان .

ولذلك ،هناك إمكانية استبدال مثالية بين تدفقات الاستثمار والتجارة،حيث يتم استبدال الوردات من السلع كثيفة رأس المال عن طريق زيادة تدفقات رأس المال،وفي ظل وجود حرية للانتقال رؤوس الأموال بشكل كامل، فإن ذلك يؤدي إلى نحو المزايا النسبية للدولة والتجارة الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية ،خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى لأنها تستخدم في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر (شوقي، 2015، صفحة 143).

المطلب الثالث:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات الانفتاح التجاري:

ثالثا: الاستثمارالاجنبي المباشر بسياسات الانفتاح الاقتصادي :

انتهجت معظم الدول العربية ،مجموعة من السياسات لتحسين مستويات التجارة الخارجية سواء ،على الصعيد الدول المصدرة ،أو المستوردة للنفط ،فبالنسبة للدول العربية ،المصدرة للنفط فقد تبنت غالبية ،دول مجموعة العديد من السياسات والإصلاحات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية ،حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري ،وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة داخل مجموعة ،كما أقامت بتطوير أنظمة المناطق الصناعية ،والبني التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية ،إلى جانب انتهاج معظم دول تلك السياسات تعمل على التنويع الاقتصادي ،وتنمية قطاع الصناعية وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة ،وتبنى سياسات اقتصادية تشجيع الابتكار والإبداع إضافة ،إلى ذلك قامت غالبية دول المجموعة بتوجه الاستثمارات إلى الصناعات عالية القيمة المضافة، وتضاف الإشارة إلى أن السلطات في بعض الدول المجموعة تعمل حاليا على تأسيس مراكز لتنمية الصادرات ،بهدف تحسين الفرص التنافسية ،للصادرات السلعية الوطنية ،كما أصدرت بعض الدول العربية لمكافحة الإغراق واتخذت عدد من التدابير التعويضية والوقائية التي تواجه الصادرات الوطنية ، فيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة فقد تبنت بعض دول المجموعة عدد من الإجراءات مثل تقليص المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير ،واستقبال المستندات بتخليص البضاعة الكترونيا ،وإتباع أفضل الممارسات العالمية ،واستخدام أحدات التطبيقات التقنية واللوجيستية المتطورة ،وتجدر الإشارة إلى بعض الدول العربية منظمة اتفاقية وتسهيل اتفاقية التجارة العالمية (TRADE FACILITATION)،ونظرا لتطور المستمر الذي شهدنه الإجراءات بتشكيل فرص عمل فنية تهدف إلى متابعة ،تسهيل التجارة ، على الصعيد الدول العربية المستوردة للنفط ،فقد قامت غالبية ودول المجموعة والإصلاحات والسياسات التي تساهم في تحسين مستويات سياسات الانفتاح التجاري ،من خلال إنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية ،وتبادل المعلومات الإلكترونية ،ورقمن الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير هذا ،وتعتبر رقمنه جميع وثائق ،وإجراءات التجارة الخارجية ،وصولا إلى الميكنة الكاملة لقطاع التجارة الخارجية ،وأهم الدول والتحديات التي تواجه الدول العربية المستوردة للنفط بهذا الشأن (د.إسماعيل، 2020، صفحة 05):

-تبنت أيضا بعض دول المجموعة إستراتيجيات وبرامج خاصة لدعم المؤسسات القادرة على التصدير (خاصة منها الصغيرة والكبيرة).

-بهدف تحسين تنافسية الصادرات وذلك بالنسبة خفض العجز في الميزان السلعي ،بتنفيذ مشروع التجمعات العنقودية من تنفيذ السياسات والإجراءات الهادفة نحو المستويات الخارجية .

-اتفاقية تسهيل التجارة الخارجية وتأمين التمويل اللازم وتطبيق المواصفات والمقاييس الأزمة والتزام بالجودة والتكاليف الإنتاج.

خلاصة:

تعرضنا في هذا الفصل لمفهوم الانفتاح التجاري، وأهم التطورات الحاصلة من ناحية اقتصاد السوق ،كما تم التعرض لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الجوانب وتصنيفاته وأشكاله لشركات المتعددة الجنسيات.
فإن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة ويعتبر الانفتاح الاقتصادي بشكل عام عاملا هاما وأهم جوانب لتحسين مستواه ، وبعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وبالنظر إلى ما سبق إليه ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه من أشكال انفتاح التجاري بل يتعدى ليكون حركة انتقال رؤوس الأموال إلى من دولة إلى دولة أخرى،والتي في شكل تدفقات من يجسدها ويستقبلها ونظرا لتصنيفاته وأشكاله ونظرياتهما ومؤشراتهما واستراتيجياته شرحا لأسباب هذه الظاهرة الاقتصادية ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لعوامل المحددات وأشكال التي تصب في مجملها نوع من توفير الجو مناسب من طرف الدول المضيفة ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج بغرض جذب تدفقاته، ولذا يجب استغلالها ومحاولة التغلب، وبالنسبة للتجارة الخارجية فهي تساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج ،وذلك من خلال توسيع السوق الاقتصادية من خلال التجارة لا بد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج ،أثبت أن الاقتصاديات المنفتحة تحقق أداء النمو والتنمية.حيث قمنا بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالانفتاح التجاري ،إذا انتهج نوع من أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي ،ولا يكفي هذا لتحرر التجارة الدولية، ويرجع هذا لكيفية احتلال توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يستند على طبيعية الاقتصاد لكل دولة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لمجموعة **mena**)

تمهيد:

عرفت العديد من الدول تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية مع بداية الألفيات لتحرير التجارة الخارجية وانفتاح السوق على العالم ، وتوقعيها لإنشاء اتفاقيات ، ورغبتها في إنشاء مناطق للتبادل الحر كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية من خلال انتقال نحو اقتصاد السوق عن طريق الخوصصة ،والانفتاح على الشركات الأجنبية ،وكذا تعزيز القدرات التنافسية والتصديرية لهذه المؤسسات وتسهيل عملية تواجدها في الأسواق الأجنبية.

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري والعلاقة بينهما، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة (1990-2020)،وعليه

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني:دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على انفتاح التجاري (1990-2020)أي دول MENA.

المبحث الثالث:مناقشة النتائج

المبحث الأول:الدراسات السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري:

المطلب الأول:الدراسات المحلية

-**11**.قامت (نعيمة،2016) بدراسة أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، بالجزائر خلال الفترة (1970-2014)،باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)،توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ،كما قامت بدراسة العلاقة السببية ما بين المتغيرات وكشفت النتائج إلى أنه لايوجد علاقة سببية في المدى القصير بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (زيرمي، 2016، صفحة 244،240).

- قامت (وسيلة بالوافي محمد ،2021) بدراسة أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)،باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)،توصلت إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد ،وإلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ،كما قامت بدراسة العلاقة السببية مابين المتغيرات وكشفت النتائج إلى أنه لا يوجد علاقة سببية في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (،بالوافي، 2021، صفحة 594)

- هدفت دراسة (عمير ، 2021)العلاقة السببية بين أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)،باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)،وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل وجود علاقة سببية مابين المتغيرات ،وكشفت النتائج أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (عمير، 2021، صفحة 242)

-هدفت دراسة (مخاطر عبد إله ، 2017)إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في خلال الفترة (1970-2015)،باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الموزعة(ARDL)،وكذلك نموذج تصحيح الخطأ(ECM)،وحيث توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري،كما توصلت النتائج إلى أنه الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي (Fayecal, 15 decembre2017, p. 103).

- هدفت دراسة (عز الدين ، 2015)،إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة من (2004-2013)بالجزائر،باستخدام نموذج الانحدار خطي البسيط لسلاسل الزمنية ،حيث توصلت إلى وجود علاقة توازنية وحيث أفرزت النتائج ، هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التبعية الاقتصادية لعوائد قطاع المحروقات ،وبين الاستثمار الأجنبي المباشر وانفتاح التجاري

حيث أن زيادة في التبعية لعوائد قطاع المحروقات ،تؤدي إلى انخفاض انفتاح التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر (Boussalem, 2015, p. 58.57)

المطلب الثاني:الدراسات العربية

1-2.هدفت دراسة (أحمد،2018) إلى تحليل اثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة (1990-2017)بالاقتصاد السوداني ،باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوها نسن ،حيث توصلت النتائج إلى علاقة طويلة الأمد بين الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث كشفت بعض النتائج ، فإن حجم درجة نموذج الانفتاح التجاري الصناعي قوي ويجب على الحكومة إعطاء الأولوية لهذا القطاع فيما يتعلق للصادرات للحكومة تشجيع قطاع التصنيع وبالتالي تحسين البنية التحتية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج في البلد، تدعم النموذج الذي على السودان مثل العديد من دول جنوب إفريقيا ،تعزيز صادراته وحجم درجة لبذل المزيد من الجهود لتنويعها من أجل تحديد التجارة بكفاءة وإعطاء أولوية التصدير (Mahmoud, 2018, p. 14).

- قامت (سميرة 2020)، بدراسة بتحليل ما إذا كان الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفترة الممتدة (1990-2018)بشمال إفريقيا،باستخدام عينة بيانات لوحة من أربعة بلدان (الجزائر ،ومصر والمغرب وتونس)أي طريقة لوحة بيانات الديناميكية باستخدام تقنية المجموعة المتوسطة (P.M.G)،حيث توصلت النتائج أن الانفتاح التجاري على المدى الطويل ،له تأثير ايجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان شمال إفريقيا المختارة ،حيث أصبح من المؤكد الآن أن القطاع الزراعي هذه واحد من اثر القطاعات بتأثير المناخ ،ويظهر على مؤشرات الأداء الزراعي أي الاتجاهات التنازلية في الإنتاجية والإنتاج جنبا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار (KHIR، 2020، صفحة 01) .

- دراسة (ساهرة حسين زين الثعلبي 2015):

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الانفتاح الاقتصادي لدولة قطر (1989-2013)،باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ، حيث توصلت مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المستثمرين الدول المضيفة ،للاستثمار الأجنبي على حد سواء،يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا فيجمع معظم الاقتصاديين على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير في القدرات الإنتاجية للبلدان المضيفة له ،ونتيجة للآثار الإيجابية لهذا النوع من الاستثمار فقد وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات بهدف تشجيع اكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها،كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل (الثعلبي، 2015، صفحة 09) .

-دراسة الزهراني 2004:

بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ودوافعه ،وأثره على الدول المضيفة،والآراء المؤيدة المعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية ،لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ،والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للفترة (1990–2000)،واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي ،والتحليل الكمي باستخدام الاختبارات القياسية واختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك ،وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ،وخلصت الدراسة إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية ،كما تبين من اختبار التكامل المشترك ،أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الانفتاح الاقتصادي عن الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف ويرجع هذا إلى ،ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وعدم من الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية (الثعلبي، اثر الاستثمارالأجنبي المباشر في الإنفتاح الإقتصادي لدولة قطر ، 2015، صفحة 09).

– دراسة (**Zenegnaw abiy hailu2010**)، هدفت هذه الدراسة أن نرى البلدان الإفريقية ،تكافح لمعالجة نقص العملات الأجنبية لديها الاستثمار الأجنبي المباشر هو يفترض ،هو انه يلعب دورا في معالجة هذه مع هذا الاعتبار،فإن هدف الرئيس للدراسة هو تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري (الاستيراد والتصدير)،للدول الإفريقية للفترة 1980إلى 2007بسبب عدم تجانس البيانات وعدم الاستمرارية ولأن اختبار hausman ،بفضلها على تم استخدام تقنية التأثير العشوائي ،وهي طريقة انحدار متغير المربع الأصغر ،بالمرونة كل من الصادرات والوردات إيجابية وذات مغزى مع وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات ،في إفريقيا جنوب الصحراء ليست موجهة فقط للتصدير ،ولكن أيضا للاستيراد مشكل وللتوفير من الاحتياطي الأجنبي ،يجب على صانعات سياسات الاستثمار في تلك البلدان متعددة الجنسيات تنطوي على المزيد للترويج للصادرات وإحلال الوردات ،وتميزت مؤشرات التنمية العالمية والبنك الدولي ،ويتم جمع البيانات السنوية من البلدان الإفريقية ،بوروندي ،الكاميرون ،كوت ديفوار ،الغابون ،غامبيا ،غانا ،ليسونو ،ملاوي ،المغرب ،نيجيريا ،سيراليون ،جنوب إفريقيا ،تونس ،توغوا ،أوغندا ،وزامبيا للفترة مابين 1980إلى 2007،اختيار موضوع الدراسة بين الدول الإفريقية ،للحصول على إحصائيات وصفية ،البيانات الأولية ،يتم استخدام المبلغ الاسمي للاستيراد والتصدير كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي لهذا التحليل بفرق مستوى نظرا للفجوة الزمنية الواسعة في مؤشرات الاقتصاد الكلي ،وبالتالي عدم تجانس البيانات فإن تقنيات الانحدار الأخرى ستعطي نتيجة أفضل طريقة باستعمال مربعات الصغرى (2010HAILU, 03AUGUST).

دراسة (**mebradu se youm –Renshui wu jihang lim 2013**)، تستخدم هذه الدراسة بيانات لوحة متوازنة سنوية (25)،اقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1977–2009للتحقيق في العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ،لقد استفدنا من التطورات الأخيرة ،في تقنيات

الاختبار الاقتصادي القياسي للوحات غير المتجانسة ،غير السببية من جرانجر والتي تأخذ عبر وحدات ،مجموعة بيانات اللوحة لتحليل العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ،تكشف النتيجة التجريبية لهذه الدراسة ،عن علاقة سببية ثنائية ،الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات جنوب الصحراء الكبرى وهي الوقت نفسه ،ينبغي للبلدان الإفريقية أن تكرس مزيدا من التركيز على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توسيع قدرتها الإنتاجية على الإنتاج والتصدير وبهذه الطريقة ،من خلال معالجة القيود جانب العرض سيكون للاستثمار الأجنبي المباشر ،وآثاره مضاعفة ايجابية على التجارة (2013 YOUN, 06AUGUST) .

المطلب الثالث:الدراسات الأجنبية

دراسة ((**Nguyen THI KIM 2021**، الغرض من هذه الورقة هو دراسة تأثير الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام ،وهي دولة ناشئة ذات انفتاح تجاري مرتفع نسبيا في السنوات الأخيرة ،استخدمت الدراسة نموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR)،لفحص تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام في الفترة من 2005إلى 2019 ،من 2005:الربع الرابع إلى 2019س3:تم جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الإحصاءات المالية الدولية ،تم حساب بيانات الانفتاح التجاري بناء على بيانات التصدير والاستيراد والناتج المحلي الإجمالي في فيتنام التي جمعها من قبل مكتب ،للإحصاء العام في فيتنام ،تظهر النتيجة له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المالي بشدة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الماضي بمتوسط تفسير يبلغ 74بالمئة ،تشير النتائج الرئيسة إلى أن الانفتاح التجاري ،له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام تأثر بشكل كبير بصدمات الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه ،في الماضي تشير إلى أن الحكومة الفيتنامية تعمل على تحسين جودة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر،وتواصل وتحافظ على العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى ،لزيادة الانفتاح التجاري (KIM، 2021/03/30).

دراسة (**MDSamsul.alan2015**) ، تبحث هذه الورقة في تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على متوسط العمر ،المتوقع باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة من 1972إلى 2013،لقد قمنا بتطبيق اختبارات جذر الوحدة الهيكلية ،وكذلك اختبارات التكامل المشترك لفحص تكامل خصائص المتغيرات والتكامل المشترك بين المتغيرات ،تم اختبار الارتباط السبي بين المتغيرات من خلال تطبيق السببية VECM GRANGER، يؤكد الدليل التجريبي يزيد الانفتاح التجاري ،والاستثمار الأجنبي المباشر من صحة السكان التي تقاس بمتوسط العمر ،المتوقع على المدى الطويل والاستثمار الأجنبي المباشر يتسببان في متوسط العمر المتوقع على المدى القصير ،هذه النتائج لها العديد من الآثار السياسية ،لتحسين متوسط العمر المتوقع لشعب باكستان على وجه الخصوص والدول النامية الأخرى بشكل عام (2015ALAN, 16oct).

دراسة (**MALSHA MAYUSHI PATHMAYAKA2021**، في عصر العولمة المتزايد ،تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لجميع البلدان ،وتبحث هذه الورقة في العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا خلال الفترة 1997-2019،خلال هذه الدراسة ،يعد الانفتاح التجاري هو المتغير المستقل الرئيسي ،ويعمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (EXR)،والتضخم (INF)،والتعليم (EDU)،كمتغيرات ضابطة للتحقيق في العلاقات بين الانفتاح التجاري (TOP)،وتدفق الاستثمار الأجنبي في المباشر في رومانيا ،تم اعتماد إجراء اختبار الحدود الانحدار الموزع التلقائي (ARDL)،كان الانفتاح التجاري علاقات سلبية وذات دلالة إحصائية طويلة المدى أو قصيرة المدى مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا طوال الفترة ،يؤثر الانفتاح التجاري سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،مما يشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى الانفتاح ،قل احتمال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،على المدى الطويل ،أشارت نتيجة اختبار جرانجر السببية ،إلى أن رومانيا لديها ،علاقة أحادية الاتجاه بين الانفتاح التجاري ،والاستثمار الأجنبي المباشر ،كا أظهر أن الإتجاه السببية يشد من الاستثمار الأجنبي إلى انفتاح التجاري (MAYOSHI, 24 FEBRUARY 2021).

دراسة (**BISHMU KURMA ADHIKARY**2012)، تبحث هذه الورقة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ،والانفتاح التجاري ،والطلب المحلي ،وسعر الصرف على أداء الصادرات ،في بنغلادش خلال الفترة 1980-2009،باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VEC)،تحت إطار السلاسل الزمنية ،يتم التحقق من ثبات المتغيرات في كل من أشكال التقاطع والاعتراض بالإضافة إلى انحدار اتجاه تحت اختبارات ثباتي ADF.PP،يتم تطبيق إجراء لاختبار جوهانسن علاقة تكامل المشترك متبوعة بنموذج الانحدار (VEC)،تتبع النتائج التجريبية علاقة توازن طويلة المدى في المتغيرات ،وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تفسير التغيرات في الصادرات ،على المدى الطويل ومع ذلك ،فإن لم تتبع الدراسة ،أي علاقة سببية ،ذات دلالة إحصائية للانفتاح التجاري ،والطلب المحلي ،وسعر الصرف ،وخلصت الدراسة إلى أنه يتعين علة بنغلادش ،صياغة سياسات يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز صادراتها (2012abdhikary, 16 septmber)

دراسة ((**SELAHATTIN CURIS2010** ، كانت السياسية التركية بعد قرارات 24كانون الثاني (يناير)،من 1980بمثابة عيار علامة فرقة من انفتاح التجاري الخارجي اجتذبت عملية ،تركيا أيضا شركات المتعددة الجنسيات وأدت خطوة مهمة ،في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)،وفي هذه الدراسة ،نحب أن نفحص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري خلال الفترة 1986-2010،ليس فقط العلاقات بين المتغيرين ،ومتغيرات الاقتصاد الكلي ،على الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة سببية من المتغيرات ،تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية الفترة تدهور في رصيد الحساب الجاري ،وظهرت احتياجات التمويل وراض عن استثمارات الحافظة ،والاستثمار الأجنبي المباشر ،نتيجة العلاقة السببية بين المتغيرات ،يعطي فكرة أن

تركيا دولة ذات إمكانيات للنمو مع الانفتاح فإن الانفتاح يعني المزيد من الحاجة إلى التمويل بالإضافة إلى استمرار سياسات الانفتاح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض التجارة وعجز في زيادة الصادرات وهناك أيضا متزامنة في الوردات ويعتمد الاقتصاد التركي بشكل عام كبير على للاستيراد أي زيادة في الصادرات وتعكس حجم الوردات ويجب خلق الصادرات فرصا استثمارية جديدة (curis، 2010).

المبحث الثاني:دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري بالدول **MENA** (دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط).

المطلب الأول:وصف المتغيرات وصياغة النموذج القياسي.

1. وصف المتغيرات.

تم اختيار المتغيرات المستخدمة في الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري (بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط)،وقمنا بدراسة 17 دولة أي دول MENA،الممتدة من سنة 1990إلى غاية 2020،الاستعانة ببرنامج **STAT.V.17**،لتقدير النموذج. وقد رمزنا في الدراسة للاستثمار الأجنبي ب(FDI)، والانفتاح التجاري (OPEN)، بالإضافة إلى متغيرات بتقديم مراقبة تفسير للانفتاح التجاري.

والجدول التالي يتضمن دول الدراسة بالإضافة إلى جدول المتغيرات ومؤشرات القياسية ومصدره البيانات.

الجدول 02:جدول الدول محل الدراسة.

Alegria	Tunisia	Morocco	LIBYA	Egypt., Araba, Rep

Sudan	MOURTINIA	ARAB EMIRATE	SAUDI ARAB	KWAIT
QATAR	OMAN	Bahrain	Jordon	IRAQ
TURKEY	LEBNON			

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول 03: المتغيرات والمؤشرات القياسية ومصادر بياناتها.

الجدول 03:المتغيرات ومؤشرات القياس ومصادر البيانات.

رمز المتغير	اسم المتغير	مؤشرات القياسية	مصدر البيانات
TRADE	الانفتاح التجاري	التجارة (%) **)Trade (% OF.G.D.P (**	World Bank
I.FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي التدفقات الاستثمار الوافدة (%) **I.FDI.)% .OF G.D.P(**	World Bank
.P.O.S	الاستقرار السياسي	الاستقرار السياسي (%) **POLITICAL STABILITIY (%.OF.GOV)**	**World GOV**

P.gdp. GROW	النمو الاقتصادي للفرد	نمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي . **)P.GDP.GROW ANNUAL%(**	World Bank
EX	سعر الصرف	سعر الصرف رسمي **O.EX.RATE (PER.L.C.U.S)**	World Bank

المصدر :من إعداد الطالبة.

الشكل 01:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .(أي لدول **MENA**)خلال الفترة (1990-2020).

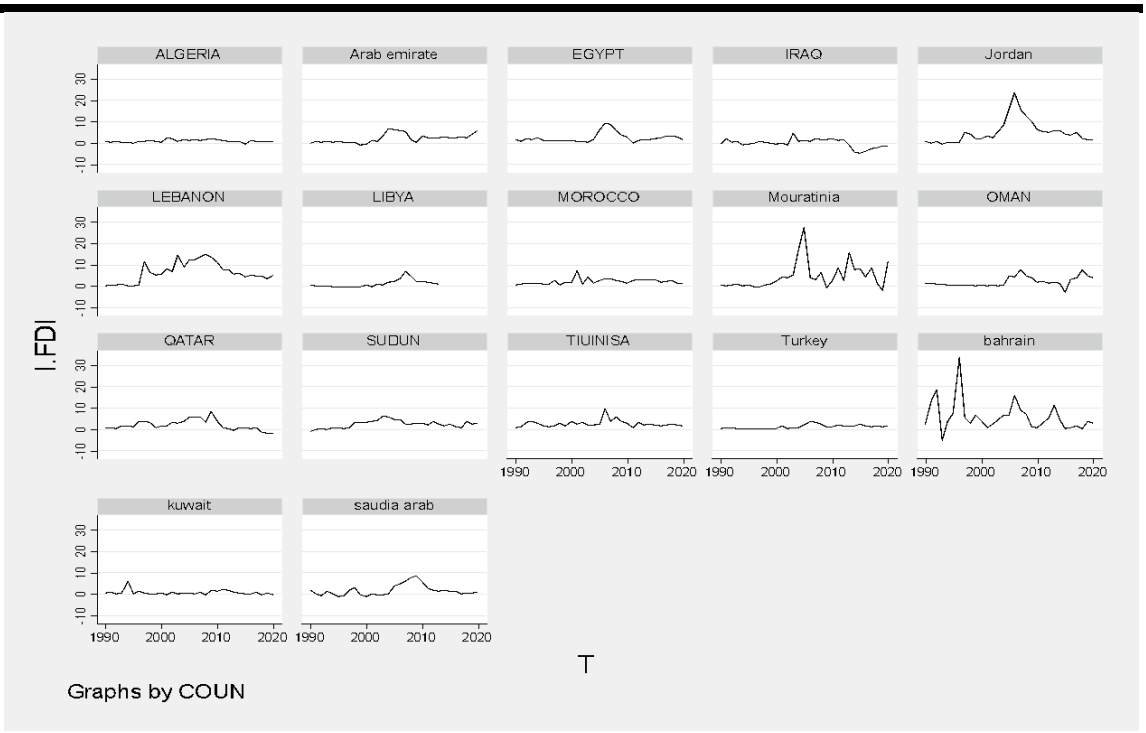

المصدر :بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام مخرجات1Stata v 7

-نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن بعض دول إفريقيا لم تحقق مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990-2020)حيث نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الفترة شهدت مستويات منخفضة وفي منتصف الفترة كانت مرتفعة قليلا وفي أخر الفترة كانت منخفضة جدا من بين بعض الدول (الجزائر -إمارات العربية المتحدة -جمهورية مصر العربية العراق -ليبيا -المغرب -عمان -قطر - السودان- تونس -تركيا -الكويت)، وبعض دول التي حققت مستويات مرتفعة وعالية جدا من بينها الدول (الأردن -لبنان -موريتانيا -البحرين -المملكة العربية السعودية).

الشكل 02:تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري لدول **MENA** خلال الفترة من (1990-2020):

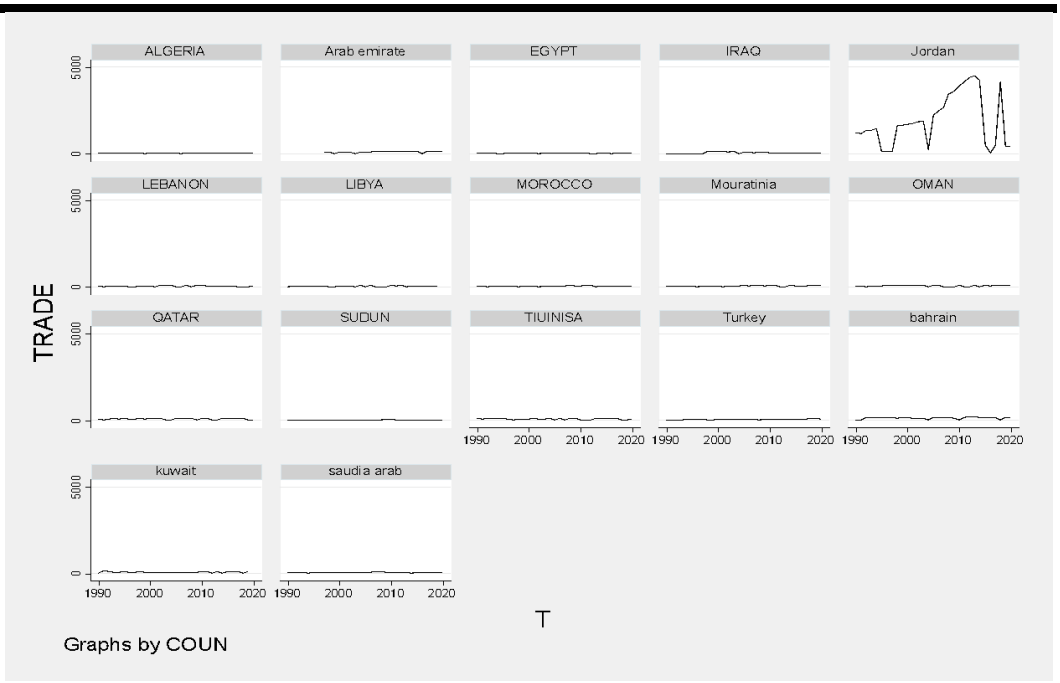

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام مخرجات7 Stata v1

يوضح لنا الشكل أعلاه ما مدى انفتاح الاقتصاد شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط نحو السوق العالمي، ومدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2020)، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر الانفتاح التجاري شهدت تراجع من بداية ومن المنتصف وإلى نهاية لبعض الدول ومن بينهما (الجزائر الإمارات العربية المتحدة- العراق -جمهورية مصر العربية – ليبيا – المغرب – لبنان – عمان موريتانيا – البحرين- المملكة العربية السعودية – قطر – السودان – تونس – تركيا – الكويت)، أما بالنسبة لدولة واحدة شهدت البداية تطورا قليلا وبعدها في المنتصف منخفض قليلا وفي النهاية ارتفعا متسلسلا جدا ،هي (الأردن) للتجارة الخارجية وانفتاح السوق العالمي بشكل ملحوظ .

الشكل 03:تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول **MENA** خلال الفترة (1990-2020).

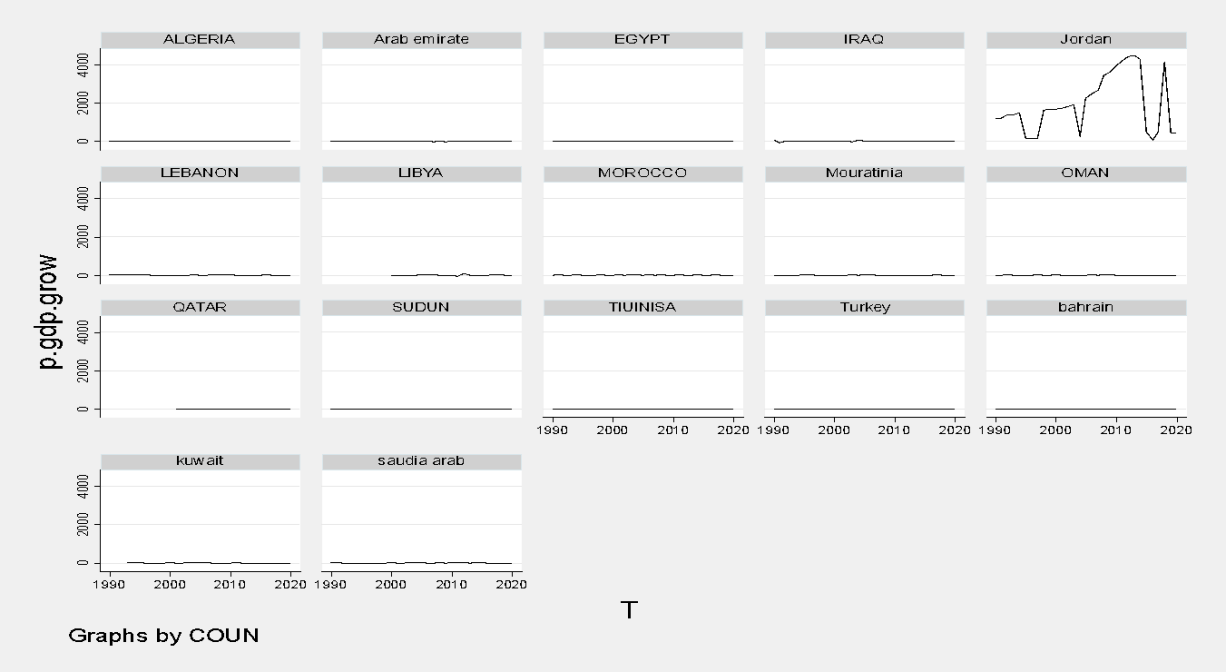

المصدر :بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام مخرجات7 Stata v1

– من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض طيلة الفترة في قيمة معدل النمو الاقتصادي للفرد في دول خلال الفترة (1990-2020)، من بين هذه الدول التي عرفت انخفاض طيلة الفترة (الجزائر – جمهورية مصر العربية – العراق –الإمارات العربية المتحدة –ليبيا –المغرب – عمان –قطر السودان – تونس – تركيا – الكويت – لبنان – موريتانيا – البحرين –المملكة العربية السعودية) ودولة واحدة عرفت ارتفعا متسلسلا من بداية إلى نهاية، وفي المنتصف عرفت انخفاضا (الأردن).

الجدول رقم 04:مصفوفة الارتباطات.

	TRADE	IFDI	pgdpgrow	POS	EX
TRADE	1.0000				
IFDI	0.2166	1.0000			
	0.0000				
pgdpgrow	0.9973	0.2041	1.0000		
	0.0000	0.0000			
POS	-0.0478	-0.0071	-0.0564	1.0000	
	0.3695	0.8954	0.2930		
EX	-0.0547	-0.0792	-0.0517	-0.2427	1.0000
	0.2143	0.0722	0.2480	0.0000	

المصدر :مخرجات **STAT.V**.17

يوضح الجدول قيمة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة،من الجدول أعلاه نلاحظ مايلي :

– علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين التجارة الخارجية،وباقي متغيرات الدراسة لصافي استثمار التدفقات الوافدة ولمعدل النمو الاقتصادي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث،كان معامل ارتباطهما 0.9973،0.2166،10000،على التوالي ،بينما كان هناك ارتباطهما علاقة سلبية وغير معنوي اقتصاديا مع متغير الاستقرار السياسي حيث بلغ ارتباطه ب 0.0478–، أما المتغيرات فلا يرتبطون بعضهم البعض ارتباطا سلبيا وغير معنوي إحصائيا.

2–صياغة النموذج القياسي:

يكتب الشكل الرياضي للنموذج في شكل الدالة :

TRADEit=f (IFDI ; PGDP.GROW ; POS ; EX).

– ومنه يمكن كتابة النموذج القياسي في الشكل التالي :

TRADEit =B1IFDIit+B2PGDP.GROWit+B3POSit+B4Exit+ Uit

حيث :

N; .....; 2; 1=I

% الانفتاح التجاري:TRADEit **T; .....; 2; 1=t**

IFDI:لصافي استثمار تدفقات الوافدة %

PGDP.GROW:معدل النمو الاقتصادي للفرد %

POS:الاستقرار السياسي %

EX:سعر الصرف رسمي

B4،B0،B1،B2،3:معلمات النموذج

Uit:حد الخطأ العشوائي.

حيث سيتم تقدير النموذج أعلاه باستخدام النماذج الثلاث والمتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت ونموذج الانحدار العشوائي.

المطلب الثاني: عرض النتائج

1-تقدير نماذج البانل:

- 1-1 نموذج الانحدار المجمع **Pooled model**

الجدول رقم 06:نموذج الانحدار المجمع **Pooled model**

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	341
				F(4, 336)	=	20681.71
Model	149890081	4	37472520.2	Prob > F	=	0.0000
Residual	608787.464	336	1811.86745	R-squared	=	0.9960
				Adj R-squared	=	0.9959
Total	150498868	340	442643.73	Root MSE	=	42.566

TRADE	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.183693	.594566	1.99	0.047	.0141526	2.353234
pgdpgrow	.9791544	.0035166	278.43	0.000	.972237	.9860719
POS	.2452655	.0939985	2.61	0.009	.0603659	.4301651
EX	.003852	.0099036	0.39	0.698	-.0156288	.0233328
_cons	54.83491	4.36379	12.57	0.000	46.25112	63.4187

المصدر : مخرجات **Stata v17**

-نلاحظ من خلال نتائج نموذج الانحدار المجمع ما يلي:

-يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري، لكن هذا الأثر معنوي إحصائيا حيث إذا ارتفع صافي استثمار تدفقات الوافدة بـ1%،ويرتفع الانفتاح التجاري ب1.183%.

-يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%،لمعدل النمو الاقتصادي للفرد ،حيث إذا ارتفع ب1%،يرتفع الانفتاح التجاري ب0.979%.

-أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا للاستقرار السياسي وإذا ارتفع ب1%،فترتفع التجارة الخارجية ب0.245%.

- يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%،لسعر الصرف رسمي ،إذا ارتفع بالنسبة 1%، فيرتفع الانفتاح التجاري بـ 0.03 %

2-1نموذج الآثار الثابت : **Fixed mode**

الجدول رقم: 07 نموذج الآثار الثابت

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 341
Group variable: ID — Number of groups = 17

R-squared:
Within = 0.9936
Between = 0.9970
Overall = 0.9957

Obs per group:
min = 12
avg = 20.1
max = 21

F(4,320) = 12347.78
corr(u_i, Xb) = -0.4156 — Prob > F = 0.0000

TRADE	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.275368	.5239884	2.43	0.015	.2444706	2.306265
pgdpgrow	.9981378	.0045342	220.13	0.000	.9892171	1.007058
POS	-.1900832	.1095731	-1.73	0.084	-.4056578	.0254913
EX	-.0186531	.0103459	-1.80	0.072	-.0390076	.0017014
_cons	66.58491	4.169629	15.97	0.000	58.38156	74.78826
sigma_u	34.370827					
sigma_e	32.07764					
rho	.5344697	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(16, 320) = 16.98 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata v 17

نلاحظ من خلال نموذج الآثار الثابت ما يلي:

- يتأثر الانفتاح التجاري إيجابا للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل صافي استثمار التدفقات الوافدة ،حيث إذا ارتفع صافي التدفقات الوافدة ب1%يرتفع التجارة الخارجية بـ 1.275%

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%،لمعدل النمو الاقتصادي للفرد على الانفتاح التجاري، حيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي للفرد بـ 1%، فيرتفع معدل التجارة الخارجية ب 0.998% على التوالي .

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، للاستقرار السياسي حيث عندما يرتفع الاستقرار السياسي بـ 1%، ينخفض الانفتاح التجاري ب0.19008-(%).

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف رسمي على الانفتاح التجاري، حيث عندما يرتفع سعر الصرف رسمي بـ 1%، تنخفض التجارة الخارجية بـ 0.1806-(%).

1-3- نموذج الانحدار العشوائي: **random model**

الجدول رقم 08: نموذج الانحدار العشوائي

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        341
Group variable: ID                              Number of groups  =         17

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9936                                         min =         12
     Between = 0.9971                                         avg =       20.1
     Overall = 0.9957                                         max =         21

                                                Wald chi2(4)      =   54134.94
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000
```

TRADE	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.224026	.5222444	2.34	0.019	.2004458	2.247606
pgdpgrow	.9950443	.004323	230.17	0.000	.9865714	1.003517
POS	-.1393254	.1055843	-1.32	0.187	-.3462668	.0676159
EX	-.0167741	.010105	-1.66	0.097	-.0365795	.0030314
_cons	65.43323	8.003616	8.18	0.000	49.74643	81.12003
sigma_u	28.006997					
sigma_e	32.07764					
rho	.43256105	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات**Stata v** 17

-من نتائج نموذج الانحدار العشوائي نلاحظ ما يلي:

– يتأثر الانفتاح التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في صافي التدفقات الوافدة إيجابا ،حيث عندما يزيد صافي التدفقات الوافدة بـ1%،يزيد معه الانفتاح التجاري بـ 1.224%،لكنه معنوي إحصائيا.

– معدل النمو الاقتصادي للفرد يؤثر بشكل إيجابي على الانفتاح التجاري ،حيث عندما يزيد النمو الاقتصادي للفرد بـ 1%،يزيد معه الانفتاح التجاري بـ 0.995%

– الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي على الانفتاح التجاري،حيث عندما يزيد الاستقرار السياسي بـ 1% ينخفض الانفتاح التجاري 0.139−(%).

– أما لسعر الصرف رسمي هو الآخر يؤثر بشكل سلبي على الانفتاح التجاري،حيث عندما يزيد سعر الصرف بـ 1%،حيث ينخفض معه الانفتاح التجاري بـ 0.0167−(%).

–المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة بين النتائج

2−1− اختبار**Wald**: المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع **POLS** ونموذج الانحدار الثابت **FEM**

فرضيته:

POLS= هو الأفضل H_0

FEM= هو الأفضل H_1

إذا كان Prob أقل من 0,05 نرفض H_0ونقبل H_1والعكس صحيح

الجدول رقم 09: اختبار**Wald**

F	Prob
16.98	

F test that all u_i=0: F(16, 320) = 16.98 Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata v 17

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن Prob أقل من 0,05 وبالتالي نرفض H_0ونقبل H_1والتي تقول أن نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل.

2−2− اختبار**LM**: المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع **POLS** ونموذج الانحدار العشوائي **REM**

فرضيته:

POLS= هو الأفضل $H0$

REM= هو الأفضل $H1$

إذا كان Prob أقل من 0,05 نرفض $0H$ ونقبل $1H$ والعكس صحيح

الجدول رقم:10 اختبار **LM**

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

TRADE[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
TRADE	442643.7	665.3148
e	1028.975	32.07764
u	784.3919	28.007

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 420.19

Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata v 17

– نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن Prob أقل من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية $H0$ التي تقول أن REMهو الأفضل ونرفض الفرضية البديلة.

3- اختبار: **Hausman**

فرضيته:

REM=$H0$ هو النموذج الملائم

FEM=$H1$ هو النموذج الملائم

إذا كانت Prob أقل من 0,05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEMهي الأفضل ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم 11: اختبار **Hausman**

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
IFDI	1.275368	1.224026	.0513419	.0427155
pgdpgrow	.9981378	.9950443	.0030934	.0013677
POS	-.1900832	-.1393254	-.0507578	.0292953
EX	-.0186531	-.0167741	-.001879	.0022194

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 17.45
Prob > chi2 = 0.0016

المصدر: مخرجات Stata v 17

– من خلال نتائج اختبار Hausman فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM نموذج الآثار الثابت هو الأفضل ونرفض الفرضية الصفرية.

- المبحث الثالث: مناقشة النتائج والنتائج المتوصل إليها.

-المطلب الأول: مناقشة النتائج

توصلنا من خلال دراستنا هذه والتي أقيمت على 17 دولة من بينهما دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج خلال الفترة (1990-2020)،إلى النتيجة مهمة وتتمثل في أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في تدفقات الاستثمار الوافدة يؤثر إيجابا على الانفتاح التجاري ،بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ،لكن هذا التأثير معنوي إحصائيا وفق نموذج الانحدار المجمع وكذلك وفق نموذج الآثار الثابتة يؤثران إيجابا للاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية وللمتغيرات الأخرى ،لمعدل النمو الاقتصادي للفرد واستقرار السياسي وسعر الصرف رسمي يؤثران سلبا ،أما بالنسبة لمصفوفة الارتباطات بالنسبة للتجارة الخارجية ولصافي تدفقات الاستثمار الوافدة ولمعدل النمو الاقتصادي أي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان إيجابيا ومعنويا إحصائيا وكذلك لنموذج الآثار العشوائية، يؤثر إيجابا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية ويؤثر سلبا بالنسبة للاستقرار السياسي وسعر الصرف الرسمي،وهذه النتائج توصل إليها كل من (أحمد 2018)،لدول جنوب إفريقيا وكذلك (سميرة 2020)،لدول شمال إفريقيا ،وكذلك (hailu 2010) كما تعني هذه التجارة الخارجية دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي وتساهم بشكل كبير وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعتمد بشكل أساسي على اقتصاد السوق العالمي .

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كما يلي:

المطلب الثاني: نتائج الجانب النظري

-يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم من قبل شركة أو مستثمر أجنبي في الاقتصاد الوطني لدولة معينة،أما الانفتاح التجاري هو زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول، عندما تستثمر شركة أجنبية

في دولة ما، غالبا ما تتطلب هذه الاستثمارات نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وقدرات الإنتاج المتطورة. وبالتالي، يتم تعزيز القدرة التصنيعية والتنافسية للدولة المضيفة.

– تحسين بنية التجارة الخارجية للدولة وللاستثمارات البنية اللوجيستية للنقل والاستيراد والتصدير بكفاءة.

المطلب الثالث: نتائج الجانب التطبيقي

– وتتمثل في أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في تدفقات الاستثمار الوافدة يؤثر إيجابا على الانفتاح التجاري .

– يؤثر معدل النمو الاقتصادي يؤثر إيجابا على التجارة الخارجية.

– التجارة الخارجية ويؤثر سلبا بالنسبة للاستقرار السياسي وسعر الصرف الرسمي.

– توصلنا من خلال دراستنا لدولة الأردن وهذه دولة في دول الخليج الوحيدة لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائي على الاستثمارات وتطورها وعلى التجارة الخارجية بشكل كبير على الأسواق..

– والتجارة الخارجية ولصافي استثمار التدفقات الوافدة علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا وارتباطهما معنوي إحصائيا..

خلاصة الفصل.

طبيعة العلاقة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وبالرغم من اختلاف النتائج المتوصل إليها ألا أنها أجمع عليها المستثمرين وأصحاب الأسواق العالمية لدعم الاستثمارات الأجنبية وتوفرها بطريقة كبيرة في كيفية التعامل مع السوق ، كيفية دعم لتطور الأسواق داخليا وخارجيا.

ومن خلال الجانب تطبيقي قمنا بإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي هي قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في 17 دولة خلال الفترة (1990–2020)،وتوصلت دراستنا القياسية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي.

خاتمة عامة

خاتمة:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري بطريقة خلق جدل واسع بين العلماء والنقاد والمستثمرين ،من خلال النظريات التي تمت دراستها ومن أبرز العلماء الذين أثروا جدلا من بينهم "ادم سميث" وريكاردو" التي ناقشت موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، إلا أنها لم تصل إلى حل واسع وخلقت الغموض الكبير الذي أصبح أكثر اهتماما للباحثين والنقاد وبسبب هذا الغموض فقمنا بدراسة تحليلية توصلنا إلى نتائج وحل إيجابي.

يتضمن الفصل الأول الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري حيث أن الاستثمار الأجنبي هو وهو تدفق رؤوس الأموال أي الشكل بين دولتين بغرض إقامة شركة جديدة مساهمة رؤوس الأموال شركات أموال قائمة أو تطويرها،أو بصفة عامة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال محدداته وأشكاله وتصنيفاته ،التي تم تقسيمها إلى أفقي وعمودي،أي القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم والاستفادة ،أما العمودي يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية ،بإنتاج مثلا التجميع وصناعة المكونات كمنتج على أن الشركات تنتقل من بلد إلى بلد آخر ،وأجنبي للاستفادة من تكاليف الإنتاج .

بحيث تميز النوع الأول باستثمار أجنبي مباشر عمودي خلفي والنوع الثاني أفقي تتبع الصناعة الخارج ومخرجات عمليات الإنتاج المحلي ،أما عن طريق الشراكة تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من أجل تحويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات والخدمة والمخاطر.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تضمن الدراسات السابقة حيث قمنا بتقسيمها إلى أربعة فروع الدارسات التي، أثبتت وجود علاقة توازنية وطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ، الدراسات التي أثبتت وجود علاقة التي ركزت على اتجاه السببية ، علاقة تربط بينهما، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى دراستنا القياسية، حيث قمنا بدراسة لعينة 17 دولة ومن بينهما شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الخليج ، خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020، حددنا العينة وعرفنا متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ، وسعر الصرف ، الاستقرار السياسي. بالتحليل الوصفي على المتغيرات ودرسنا الارتباط فيما بينهم حيث كان هناك ارتباط موجب ومعنوي وسلبي ومعنوي إحصائيا واقتصاديا، ثم قمنا بعد ذلك بصياغة نموذج الدراسة وطبقنا عليه ثلاثة نماذج والمتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابت ونموذج الانحدار العشوائي، نموذج أعطى لنا نتيجة مختلفة لذلك كان من الضروري إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج، أول اختبار قمنا به هو اختبار Wald والذي قام بالمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع والآثار الثابتة حيث، وجدنا بعد اختبار فرضياته أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، قمنا بعد ذلك باختبار LM والذي قام بالمفاضلة بين النموذجين المجمع والعشوائي وكانت نتيجته أن نموذج الانحدار العشوائي هو الأفضل، ثم انتقلنا إلى اختبار المفاضلة الأخير Hausman والذي قام بالمفاضلة بين نتيجتي الاختبارين السابقين حيث كانت نتيجة الاختبار أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، بعدها ناقشنا النتائج وقمنا بمقارنتها مع الدراسات السابقة.

قائمة

المصادر والمراجع

- المرا جع باللغة العربية:

1)-أ.د.ناصري دادي عدون،أ.د.عبد المجيد قدي ،عبد الكريم بغداش ،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص النقود والمالية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2007-2008،ص29.

2)- أ.د.ناصر دادي عدون ،ا.عبد المجيد قدي ،عبد الكريم بغداش ،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،مرجع سابق ذكره ص30.

3)-. أ.د.ناصر دادي عدون ،ا.عبد المجيد قدي ،عبد الكريم بغداش ،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،مرجع سابق ذكره ص48.

4)- أ.د.ناصر دادي عدون ،ا.عبد المجيد قدي ،عبد الكريم بغداش ،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،مرجع سابق ذكره ص 50.

5)_أ.د.بوريش لحسن ، هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية ،أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي ،جامعة مولاي الطاهر بسعيدة ،بالجزائر السنة الجامعية 2022-2021، ص03.

6)- أ.د.بوريش لحسن ، هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية ، مرجع سابق ذكره، ص 05.

7)- أ.د.بوريش لحسن ، هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية ، مرجع سابق ذكره، ص 21.22.

8)- أ.د.بوريش لحسن ، هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية ، مرجع سابق ذكره، ص 09،10،11.

9)- أ.د.بوريش لحسن ، هواري نور الدين ،محددات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية ، مرجع سابق ذكره، ص 28.

10)- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية البلدان العربية، شفا بدران _ عمان، جامعة العلوم التطبيقية، السنة 2014، ص 68.

11)- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

12)- د. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 72.

13)- د. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 41،.42.

14)_ د.رزقين ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية ،دراسة قياسية (مقارنة بين الجزائر ،تونس)،أطروحة دكتواره ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص تنمية إقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016،ص 166.

15)_د. ليليا بن منصور ، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد والتنمية البشرية ،جامعة الجزائر ،العدد 31 ديسمبر 2014،ص 118.

16)- د. بن ليليا منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 119.

17)- د.جباري ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتواره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد والتنمية جامعة العربي بن مهيدي ،ص 56،57،58.

18)- د.بن بيا ،أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2018،مجلة الاقتصاد وادارة أعمال ،تخصص مخبر الاقتصاد والتكامل الاقتصادي بالجزائري ،بجامعة أحمد دراية ،مجلد 04 عدد02،سنة 2020، ص 02.

19)- أ. ملال ،الانفتاح التجاري والتوازنات لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات بالجزائر ،وتونس ،والمغرب ، مجلة تاريخ العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة خنشلة ، الجزائر ، مارس 2017، ص 164، 165.

20)- أ. ملال ،الانفتاح التجاري والتوازنات لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات بالجزائر ،وتونس ،والمغرب ، مرجع سابق ذكره ، ص 212.

21)- د.بن زكوة ، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاعات المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتواره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة معسكر ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013، 2014، ص 06.

22)- د.سدواي نورة ،أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ،أطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص علوم الاقتصادية ،السنة الجامعية 2018-2019، ص 18، 19،21

23)-. د.سدواي نورة ،أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 25،26،27،..30.

24)-د.السعدواي رجال ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،أطروحة دكتواره كلية العلوم الاقنتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد وتنمية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي –الجزائر ، سنة 2014،2015،ص 142.

25)- د.السعدواي رجال ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، مرجع سابق ذكره ، ص 143.

26)- د.إسماعيل محمد ،سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية ، كتاب ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، دراسات اقتصادية ، ابوظبي ، امارات العربية المتحدة ، العدد 66، 2020، ص 05.

27)- زيرمي نعيمة ، أثر الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد ببشار –الجزائر،سنة جامعية 2015-2016،ص 240،244.

28)- بالوافي سهيلة محمد ، ثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقالات ،مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أحمد درية أدرار-الجزائر،السنة جامعية 2020-2021،ص 594.

29)- د. عمير، لعلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990-2020،

30)-ا لثعلبي ساهرة حسين زين ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الانفتاح الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة '1989-2013 ،مجلة دراسات الصرة والخليج العربي، ركز الدراسات البصرة والخليج العربي ،علوم إحصاء وعلوم اقتصاد ،جامعة البصرة –العراق ، 2014-2015،ص 09.

- المراجع باللغة الاجنبية:

1)- , Mebarki Abdeihah. forgin dire investment trade openness in algeria from1970-2015. des siences economiques. local authorities and local development managenent la bratory. university of mascara 2017. Algeria.2017.P.103.

2)- Boussalem, Soufiane. The effect of duth Disease on trade openness and oregin direct investment in algeria2004to2000. sciences Humaines. facutiy economic angement and commerical. university of oum el Bouaghi –algeria. geria.2015.P.58.57.

3)- , Mahmoud. THE inpact of trade opennesson foregin direct investment in sudan by sector in the 1990-2017. international economic. world economic. international economic .ne lknons.Sudan. 2018.p.14.

4)- BLKHIR. TRADE OPENNESS AND FOREGIN DIRECT INVESTMENT Apanal analysis of north african countries. journal of the new economy, ECONOMIC OF NORTH AFRICAN ; ECONOMIC ;2020 ;p.01.

5)- ZEREGNAW ABIY. INPACT OF FOREGIN DIRECT INVESTMENT ON TRADE OF AFRICAN COUNTRIES ; INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE ; 2010 ;p.01.

6)- MEBRADU SEYOUN ; FORGIN DIRECT INVESTMENT AND TRADE OPENNESS IN SUB SAHARAN APANAL DATA SOUTh ; JOURNAL OF ECONOMICS ; 2013 ;p.13.

7)- MD .SAMSUL ; Accounting for constribution of trade openness and foregon direct ivestment in life expectarce ; national center for biotechnology ; 2015 ;p. 115.

8)- MAYOSH ; CAUASAL LINLES BETWEEN TRADE OPENNESS AND FOREGIN DIRECT INVESTMENT IN ROMAN ; FACULITY OF ECONOMIC SCIENCES ; 2021 ;p. 03.

9)- abdhikary ; inpact of foregin direct investment trade openness of bengladesh ; economic research internaional ;2012.p.01.

10)- selahattin ; rade openness and fdi of turkey ; international econometriecs ; 2010.p.01.

قائمة الملاحق

الملحق 01:

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 341
				F(4, 336)	= 20681.71
Model	149890081	4	37472520.2	Prob > F	= 0.0000
Residual	608787.464	336	1811.86745	R-squared	= 0.9960
				Adj R-squared	= 0.9959
Total	150498868	340	442643.73	Root MSE	= 42.566

TRADE	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.183693	.594566	1.99	0.047	.0141526	2.353234
pgdpgrow	.9791544	.0035166	278.43	0.000	.972237	.9860719
POS	.2452655	.0939985	2.61	0.009	.0603659	.4301651
EX	.003852	.0099036	0.39	0.698	-.0156288	.0233328
_cons	54.83491	4.36379	12.57	0.000	46.25112	63.4187

الملحق 02:

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 341
Group variable: ID — Number of groups = 17

R-squared: — Obs per group:
Within = 0.9936 — min = 12
Between = 0.9970 — avg = 20.1
Overall = 0.9957 — max = 21

F(4,320) = 12347.78
corr(u_i, Xb) = -0.4156 — Prob > F = 0.0000

TRADE	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.275368	.5239884	2.43	0.015	.2444706	2.306265
pgdpgrow	.9981378	.0045342	220.13	0.000	.9892171	1.007058
POS	-.1900832	.1095731	-1.73	0.084	-.4056578	.0254913
EX	-.0186531	.0103459	-1.80	0.072	-.0390076	.0017014
_cons	66.58491	4.169629	15.97	0.000	58.38156	74.78826
sigma_u	34.370827					
sigma_e	32.07764					
rho	.5344697	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(16, 320) = 16.98 — Prob > F = 0.0000

الملحق 03:

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        341
Group variable: ID                              Number of groups  =         17

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9936                                         min =         12
     Between = 0.9971                                         avg =       20.1
     Overall = 0.9957                                         max =         21

                                                Wald chi2(4)      =   54134.94
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000
```

TRADE	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
IFDI	1.224026	.5222444	2.34	0.019	.2004458	2.247606
pgdpgrow	.9950443	.004323	230.17	0.000	.9865714	1.003517
POS	-.1393254	.1055843	-1.32	0.187	-.3462668	.0676159
EX	-.0167741	.010105	-1.66	0.097	-.0365795	.0030314
_cons	65.43323	8.003616	8.18	0.000	49.74643	81.12003
sigma_u	28.006997					
sigma_e	32.07764					
rho	.43256105	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 04:

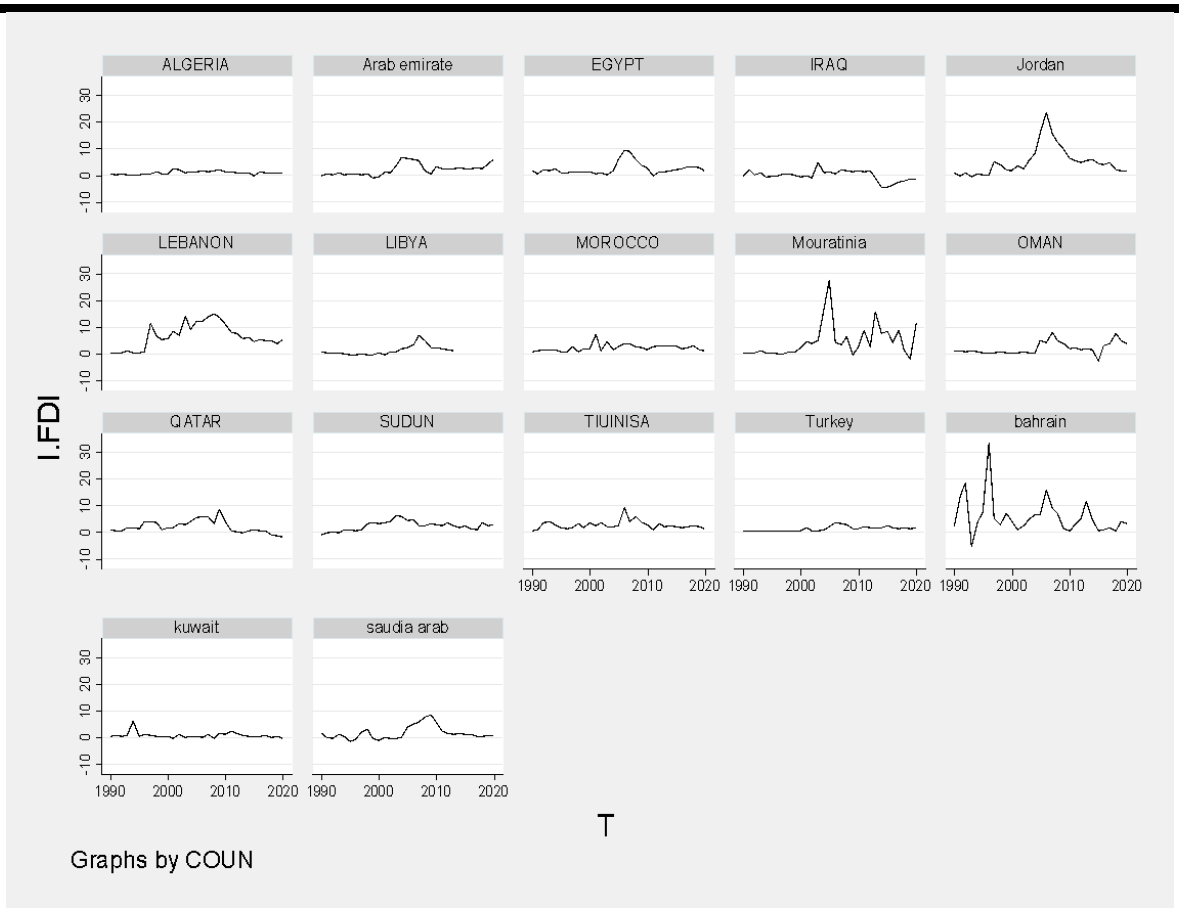
ALGERIA
Arab emirate
EGYPT
IRAQ
Jordan
LEBANON
LIBYA
MOROCCO
Mouratinia
OMAN
QATAR
SUDUN
TIUINISA
Turkey
bahrain
kuwait
saudia arab
I.FDI
T
Graphs by COUN

الملحق 05:

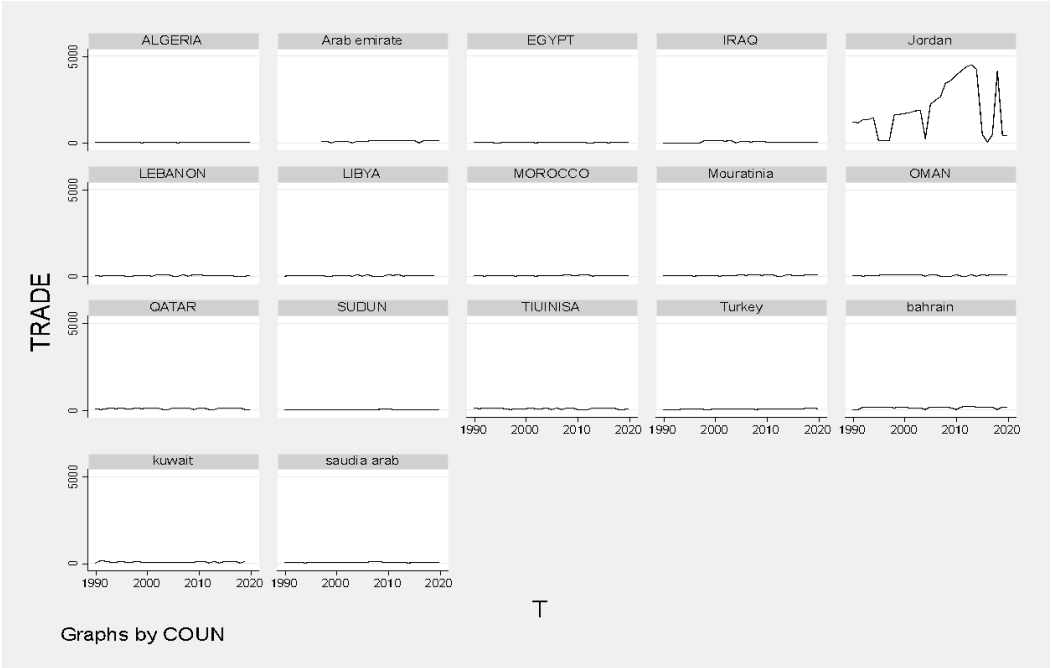
ALGERIA
Arab emirate
EGYPT
IRAQ
Jordan
LEBANON
LIBYA
MOROCCO
Mouratinia
OMAN
QATAR
SUDUN
TIUINISA
Turkey
bahrain
kuwait
saudia arab
TRADE
T
Graphs by COUN

الملحق 06:

	TRADE	IFDI	pgdpgrow	POS	EX
TRADE	1.0000				
IFDI	0.2166	1.0000			
	0.0000				
pgdpgrow	0.9973	0.2041	1.0000		
	0.0000	0.0000			
POS	-0.0478	-0.0071	-0.0564	1.0000	
	0.3695	0.8954	0.2930		
EX	-0.0547	-0.0792	-0.0517	-0.2427	1.0000
	0.2143	0.0722	0.2480	0.0000	

الملحق 07:

WALD TEST

F test that all u_i=0: F(16, 320) = 16.98 Prob > F = 0.0000

الملحق 08:

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

TRADE[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
TRADE	442643.7	665.3148
e	1028.975	32.07764
u	784.3919	28.007

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 420.19
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق09:

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
IFDI	1.275368	1.224026	.0513419	.0427155
pgdpgrow	.9981378	.9950443	.0030934	.0013677
POS	-.1900832	-.1393254	-.0507578	.0292953
EX	-.0186531	-.0167741	-.001879	.0022194

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 17.45
Prob > chi2 = 0.0016